TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD(X)/PC/4
6 October 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة العاشرة

بانكوك، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠

الاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة الـ٧٧ والصين

خطـــة عمـــــل

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

تعمم الوثيقة المرفقة بناء على طلب سعادة السيد ناصر بن جلون – تويمي، الممثل الدائم للمغـــرب لـــدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بوصفه رئيساً للجنة التحضيرية للأونكتاد العاشر لمجموعـــــة الـ٧٧ وممثـــل البلـــد المضيف للاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة الـ٧٧ والصين الذي عُقد في مراكش، بالمغرب في الفترة من ١٣ إلـــى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

مذكرة إحالة

عزيزي سيادة الرئيس،

إن الاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة الـ٧٧ والصين، المعقود في مراكش في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ قرر، كما تذكرون، تكليف اللجنة التحضيرية لمجموعة الـ٧٧ في جنيف بالشروع في مناقشات ومفاوضات مع سائر المجموعات الإقليمية والبلدان على أساس خطة العمل (PC/77(IX)/1) ومشروع توافق آراء بانكوك (PC/77(IX)/2)، مع مراعاة وجهات النظر التي أُبديت أثناء الاجتماع الوزاري التاسع.

وبصفتي رئيساً للجنة التحضيرية وممثلاً للبلد المضيف للاجتماع الوزاري التاسع، أتشرف بإبلاغكم أن هذه اللجنة قد أكملت الآن استعراضها للنصين المعنيين على ضوء القرار الوزاري الذي اتخذ في مراكش وقررت احالتهما، بصيغتهما كما نقحتهما اللجنة، إلى اللجنة التحضيرية الجامعة التي سينشئها المجلس، مع الطلب إلى هذه اللجنة النظر في استخدامهما كأساس للنص السابق للمؤتمر الذي سيعد للأونكتاد العاشر.

ولذلك أغدو ممتناً لو عملتم على إصدار هذين النصين بوصفهما من الوثائق الرسمية للجنة التحضيرية التابعة للمجلس وإبلاغ اللجنة التحضيرية الجامعة بطلب اللجنة التحضيرية لمجموعة الـ٧٧ والصين.

أرجو أن تتقبلوا، يا سيادة الرئيس، فائق آيات الاحترام.

ناصر بن جلون – تويمي
الممثل الدائم للمغرب
رئيس اللجنة التحضيرية لمجموعة الـ٧٧ للأونكتاد العاشر

سعادة السيد شاك مون سي
السفير
الممثل الدائم لسنغافورة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف
رئيس مجلس التجارة والتنمية

المحتويات

الفصل		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	**استراتيجيات إنمائية في عالم متزايد الترابط: تطبيق دروس الماضي لجعل العولمة أداة فعالة لتنمية جميع البلدان وجميع الشعوب**	١ –١٧١	٦
	ألف – تقييم أثر العولمة على التنمية	١ – ٦	٦
	باء – جرد المبادرات والتطورات الدولية الرئيسية	٧ – ٣٠	٧
	’١’ جولة أوروغواي	٧ – ١٣	٧
	’٢’ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات	١٤–١٧	٩
	’٣’ أقل البلدان نمواً	١٨–٢٦	١٠
	’٤’ تخفيف عبء الدين	٢٧–٢٩	١٢
	مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	٢٨	١٢
	صفقات الانقاذ المالي	٢٩	١٢
	’٥’ مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية	٣٠	١٢
	جيم – تدابير ومبادرات تكفل الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي على أساس منصف وتجنب خطر زيادة التهميش	٣١–١١٠	١٣
	’١’ التمويل والاستثمار	٣٢–٤٤	١٣
	تعبئة الموارد	٣٢–٣٤	١٣
	المساعدة الإنمائية الرسمية	٣٥–٣٦	١٤
	الديـــــن	٣٧–٤١	١٥
	الاستثمار	٤٢–٤٤	١٦
	’٢’ التجارة الدولية	٤٥–٨٠	١٧
	تحرير التجارة	٤٥–٤٨	١٧
	اتساق السياسة العامة	٤٩–٥١	١٨
	ساحة تتسم بالانصاف	٥٢–٥٨	١٩
	المعاملة الخاصة والتمايزية	٥٩–٦٥	٢٢
	السلع الأساسية	٦٦–٧١	٢٣
	المنافسة	٧٢–٧٣	٢٥
	الخدمات	٧٤–٧٧	٢٦
	التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتكامل الاقتصادي	٧٨–٨٠	٢٦

المحتويات (تابع)

الفصل	الفقـــرات	الصفحة
أولاً – (تابع) '٣' مسائل أخرى تتعلق بالتنمية	٨١-١١٠	٢٧
تنمية المشاريع	٨١-٨٦	٢٧
نقل التكنولوجيا	٨٧-٩٦	٢٩
خدمات دعم التجارة	٩٧-١٠٨	٣١
تنمية الموارد البشرية	١٠٩-١١٠	٣٤
ثانياً – مشاركة الأونكتاد	١١١-١٧١	٣٥
ألف – العولمة والترابط والتنمية	١١٢-١١٦	٣٥
باء – الاستثمار، والمشاريع والتكنولوجيا	١١٧-١٣١	٣٧
'١' تحسين فهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر، وبناء القدرة التكنولوجية وإضفاء الطابع الدولي على المشاريع	١١٨-١٢٤	٣٨
'٢' تعزيز القدرة الوطنية للبلدان النامية على صياغة وتنفيذ سياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، وعلى تعزيز القدرات التكنولوجية ودعم تنمية المشاريع	١٢٥-١٢٧	٤٠
'٣' تحسين فهم المسائل الناشئة، بما في ذلك دور التدابير الدولية، لغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، وتعزيز القدرة التكنولوجية وتشجيع تنمية المشاريع في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة	١٢٨-١٣١	٤١
جيم – التجارة الدولية	١٣٢-١٥١	٤١
'١' الوصول إلى الأسواق	١٣٤	٤٢
'٢' التجارة في الزراعة	١٣٥	٤٢
'٣' التجارة في الخدمات	١٣٦-١٣٨	٤٣
'٤' مجالات تفاوض ممكنة أخرى	١٣٩	٤٤
'٥' دعم البلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجديدة ودعم البلدان التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية ..	١٤٠	٤٤

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقـــرات	الصفحة
ثانياً (تابع)	'٦' الاندماج الإقليمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف	١٤١-١٤٢	٤٤
	'٧' المعاملة الخاصة والتفضيلية	١٤٣	٤٥
	'٨' قضايا المنافسة	١٤٤-١٤٧	٤٥
	'٩' تعزيز قدرات العرض في قطاعات السلع الأساسية والصناعـــة والخدمات الموجهة نحو التصدير	١٤٨-١٤٩	٤٧
	السلع الأساسية	١٤٨	٤٦
	المصنوعات والخدمات	١٤٩	٤٧
	'١٠' التجارة والبيئة	١٥٠-١٥١	٤٧
دال – الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة		١٥٢-١٦٤	٤٩
	'١' تيسير التجارة والنقل	١٥٢-١٥٦	٤٩
	'٢' الجمارك	١٥٧	٥٠
	'٣' الأعمال المصرفية والتأمين	١٥٨	٥٠
	'٤' تقديم الخدمات إلى المشاريع البالغة الصغر	١٥٩	٥١
	'٥' التجارة الالكترونية	١٦٠-١٦٢	٥١
	'٦' تنمية الموارد البشرية	١٦٣-١٦٤	٥٢
هاء – التعاون التقني		١٦٥-١٧١	٥٢

أولا- استراتيجيات إنمائية في عالم متزايد الترابط: تطبيق دروس الماضي لجعل العولمة أداة فعالة لتنمية جميع البلدان وجميع الشعوب

ألف- تقييم أثر العولمة على التنمية

١- مع تسارع وتيرة العولمة في أوائل التسعينات، أصبح من المتوقع أن تزداد سرعة واستدامة النمو والتنمية القائمين على قوى السوق العالمية وأن يتم تقاسمهما على نطاق أوسع من ذي قبل، بما يسمح للبلدان النامية أن تضيق الثغرة مع البلدان الصناعية، ويتيح لأفقر قطاعات المجتمع أن تسد ثغرة الدخل مع الأغنياء. على أن السجل التجريبي لم يرق حتى الآن لمستوى هذا التوقع. فالنمو الاقتصادي العالمي في التسعينات ظل دون متوسط فترة ما بعد الحرب، واتسعت ثغرة الدخل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وتحوّل احتمال التهميش أكثر فأكثر إلى حقيقة واقعة. واقترن ذلك بتفاقم التفاوت في الدخول داخل البلدان، وانعدام أمن الوظائف والدخل بشكل متزايد، وزعزعة الاستقرار المالي. وتفاقمت هذه الاتجاهات بحدوث سلسلة من الأزمات المالية غير المتوقعة التي أثرت على الاقتصاد العالمي بوتيرة وكثافة متزايدتين في التسعينات.

٢- وثمة إدراك متزايد بأن توافق الرأي الذي تحقق في واشنطن، وهو المعيار الذي تمت به إدارة استراتيجيات التنمية في العقود الماضية بحض من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، كانت له قيود شديدة على عملية التنمية. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يضع إطارا مفاهيميا جديدا للتنمية للتغلب على الآثار السلبية الناتجة عن العولمة الاقتصادية والمالية وأيضا لمراعاة الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً.

٣- وتفيد التجارب الحديثة بأن ليس هناك قانون اقتصادي بسيط يمكن أن يجعل البلدان النامية تقترب آلياً من مستويات دخل البلدان المتقدمة. وهذا ناتج عن عمل قوى السوق في عالم حافل بأوجه اللاتناسق وبالاختلالات. وأكثر أوجه اللاتناسق لفتا للنظر في عملية العولمة يتمثل في تفاوت توزيع القوة الاقتصادية في الاقتصاد العالمي. وهنلك مجموعة ثانية من الاختلالات قائمة فيما بين القوى الاقتصادية الدولية ذاتها. فالخطى السريعة للتحرير المالي فصلت التمويل عن التجارة والاستثمار الدوليين. وأولي تفضيل خاص للسيولة ولسرعة دخول الأسواق المالية والخروج منها سعيا لتحقيق مكاسب سريعة. وتزايد التقلب في التدفقات الرأسمالية ناشئ عن هذه التطورات.

٤- وبالنظر إلى أوجه اللاتناسق هذه في الاقتصاد العالمي، كان نطاق التحرير وترتيبه يميل أيضاً إلى افراز نتائج غير متوازنة. ففي مجال التجارة، ورغم عملية التحرير، لا تزال مجالات كثيرة ذات أهمية تصديرية للبلدان النامية تحظى بحماية شديدة. وبالمثل، ظلت أسواق اليد العاملة محمية هي الأخرى في البلدان المتقدمة، بينما فتحت أسواق رأس المال على مصراعيها في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت حركة اليد العاملة الماهرة، بينما

لا تزال اليد العاملة غير الماهرة تواجه قيودا كبيرة. وإذا تواصل ذلك، لن تكون البلدان النامية قادرة على بناء قدرة تنافسية في تلك القطاعات التي تتعاظم فيها فرص تحقيق نمو حقيقي ومستدام.

٥- وأخيرا، لم تساعد النهج التقليدية البلدان النامية في إدارة عملية إدماجها بفعالية في الاقتصاد العالمي. فعمليات تحرير التجارة، والأسواق المالية المحلية، وحساب رأس المال لم تحقق بعد الانتعاش والنمو المتوقعين. وفي البلدان الصناعية، كانت نقاط الضعف في مجال السياسة العامة عنصراً من أهم العناصر في هذه النهج التقليدية. فقد كانت سياسات الاقتصاد الكلي المتشددة تحابي رأس المال على حساب العمالة، والتمويل على حساب الصناعة، وبرزت مرة أخرى مشاعر الحمائية في بعض القطاعات، مقنعة أكثر فأكثر بقناع المعايير التقنية وبالشواغل البيئية والاجتماعية.

٦- وتبقى العولمة مع ذلك قوة تكمن فيها عناصر القدرة والدينامية لتحقيق النمو والتنمية. فهي عملية آخذة في الظهور لا تنطوي على مخاطر وتحديات فحسب، وإنما تتيح فرصا أيضا. وللتأكد من أنها تستطيع أن تساعد في إرساء أسس التنمية الدائمة والمتناسقة فإن التعاون الدولي المكثف وقيام البلدان ذاتها ببذل جهود وطنية وجماعية من الأمور الجوهرية للتصدي بفعالية لأوجه القصور القائمة في البيئة الخارجية وللقيود التي يفرضها التخلف.

باء- جرد المبادرات والتطورات الدولية الرئيسية

'١' جولة أوروغواي

٧- لقد أسفرت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عن تحسينات في سبل الوصول إلى الأسواق وفي ضمان هذا الوصول لكل من السلع والخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية تزود البلدان الأعضاء في المنظمة من حيث المبدأ بوسيلة طعن فعالة للدفاع عن حقوقها في الوصول إلى الأسواق. وإضافة إلى ذلك، اتخذت البلدان النامية، في إطار عملية التحرير العامة، تدابير مستقلة ساهمت مساهمة إيجابية في عملية التحرير.

٨- ومع ذلك، ركزت مفاوضات جولة أوروغواي على تحقيق تحرير التعريفات ولكنها تركت ذروات التعريفات الجمركية وتصاعدها في عدد كبير من المنتجات، لا سيما المنتجات التي تهتم بها البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، انعكس فرض تعريفة للحصص وغير ذلك من التدابير غير التعريفية في القطاع الزراعي في عدد من التعريفات العالية مع إتاحة فرص الوصول الحقيقية إلى الأسواق في كثير من القطاعات ضمن حدود حصص تعريفية فقط. ويخضع قطاع المنسوجات والملابس الذي يتسم بأهمية حيوية للكثير من البلدان النامية لقيود كمية حتى عام ٢٠٠٥، ولم يتم تحرير يذكر للحصص القائمة. ولم تطبق الضمانات الانتقالية إلى أدنى درجة ممكنة، وانتشرت إجراءات مكافحة الإغراق التي تؤدي إلى المضايقة، كما انتشرت تدابير تجارية أخرى في مجالات مثل قواعد المنشأ، بينما لم يؤد عامل 'النمو على النمو' إلى منافع هامة.

٩- واتفاقات جولة أوروغواي المتصلة بالمعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية والحواجز التقنية التي تعترض التجارة وضعت مجموعة من القواعد تمنع استخدام هذه المعايير كعقبات تعترض التجارة ولكنها لم تضع مجموعة من القواعد ينبغي للهيئات المختصة بتحديد المعايير الدولية أن تلتزم بها في عملية تحديد المعايير. كما أنها لم تنص على مؤسسات تصديق إقليمية أو دون إقليمية يتم تمويلها دولياً، ولا على نقل التكنولوجيا اللازمة للوفاء بالمعايير التي تشترطها البلدان المستوردة.

١٠- وكان من شأن تحسن سبل الوصول إلى الأسواق وزيادة النفاذ إليها نتيجة لجولة أوروغواي أن اشتدت طلبات المنتجين المحليين في كثير من البلدان المتقدمة على التماس "وسائل الانتصاف التجاري" التي أخذت شكل تدابير الطوارئ، بما في ذلك الضمانات، ورسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية. ومن أكثر القطاعات تضررا قطاعات المعادن، واللدائن، والمنسوجات والملابس، والأحذية وأغطية الرأس . وتشمل هذه القطاعات المنتجات الرئيسية ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض ولأقل البلدان نموا، فضلا عن الاقتصادات الضعيفة البناء والاقتصادات المعرّضة والصغيرة.

١١- وأسفرت جولة أوروغواي عن اتفاقات من بينها تلك التي تتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية، وبجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وبتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. والأحكام التي تقضي بمنح البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية والتي وردت في هذه الاتفاقات بحاجة إلى مزيد من التفصيل والتعزيز. ومن تجربة تنفيذ هذه الاتفاقات حتى الآن، تبين أن هناك اختلالات قائمة ومحتملة يمكن أن تضر بتصنيع البلدان النامية وباستقرارها الاقتصادي؛ ويلزم من ثم استعراض أحكام هذه الاتفاقات ذات الصلة بالتنمية.

١٢- ويتيح الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات إطارا مفيدا جدا للتحرير، ولكن درجة التزام البلدان بفتح الأسواق أمام تجارة الخدمات تتفاوت في الواقع تفاوتا كبيرا فيما بين القطاعات وبصدد مختلف أساليب العرض؛ وتم التركيز على شروط التواجد التجاري للوصول إلى الأسواق، لا على تنقل مقدمي الخدمات بوصفهم أشخاصا طبيعيين. وتفاوضت البلدان أيضا على الاعفاءات من شرط الدولة الأكثر رعاية بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وأرفقتها كقوائم إعفاءات بهذا الاتفاق. وبذلك، يظل هناك مجال كبير لمواصلة جهود التحرير في مجموعة من قطاعات الخدمات، لا سيما تلك التي تهم البلدان النامية بوجه خاص.

١٣- ولايزال نظام الأفضليات المعمم يشكل أداة مهمة يمكن أن تتم بها زيادة تحرير سبل الوصول إلى الأسواق أمام العديد من البلدان النامية، رغم أن فرادى مخططات نظام الأفضليات المعمم تعاني من شروط تقييدية مفرطة وأن الفوائد التفضيلية قد تلاشت نتيجة للتخفيضات التعريفية في إطار شرط الدولة الأكثر رعاية. وتستفيد بعض البلدان النامية من ترتيبات تفضيلية خاصة مثل اتفاقية لومي ومبادرة حوض البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، تحسنت سبل وصول صادرات البلدان النامية إلى أسواق بعضها البعض بفضل الاتفاقات الإقليمية التي اعتمدت على زيادة الضوابط والامتيازات التعريفية التي أسفرت عنها جولة أوروغواي، وإن ظل يتعين في بعض الحالات إدراج الخدمات بفعالية في هذه الاتفاقات. وأما بصدد العلاقة بين الاتفاقات الإقليمية للبلدان النامية والنظام التجاري المتعدد

الأطراف فيسلم بأهمية التكامل الإقليمي ودون الإقليمي. وهذه الترتيبات تيسّر التجارة وتدفقات الاستثمار، ووفورات الحجم، والتحرير الاقتصادي وتكامل الأعضاء في هذه الترتيبات في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية ضمن إطار من الإقليمية المفتوحة، ما يمكن في إحراز تقدم في اتجاه نظام متعدد الأطراف أكثر انفتاحاً.

'٢' برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

١٤- كان الهدف الرئيسي من برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات هو التعجيل بتحويل الاقتصادات الإفريقية وتكاملها وتنويعها ونموها، وخفض حساسيتها للصدمات الخارجية، وتعزيز الاعتماد على الذات والدينامية، وجعل عملية التنمية تنبع من الداخل. وفي استعراض منتصف المدة الذي أجري عام ١٩٩٦ لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، اعترفت الجمعية العامة بالتقدم الذي أحرزه العديد من البلدان الأفريقية في إصلاح الاقتصاد وتكييفه، وفي تكثيف عملية إرساء الديمقراطية وتعزيز المجتمع المدني. ورغم هذه الجهود، لا تزال مشاكل أفريقيا الاقتصادية والاجتماعية حادة ولم يتم الوفاء بعد بالعديد من التعهدات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه. ومن بين هذ التعهدات خفض دين أفريقيا، ورفع مستويات تدفقات الموارد، وتوفير سبل أكبر للوصول إلى الأسواق والمساعدة على التنويع وبناء القدرات.

١٥- ورغم المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لا يزال عبء الديون الجاثم على البلدان الأفريقية يشكل عائقا رئيسيا أمام تنميتها حيث تستوعب خدمة الديون ٤٠ في المائة من إيراداتها ولا تترك المجال للقيام باستثمارات وطنية في الهياكل البشرية والمادية الأساسية.

١٦- ولاتزال البلدان الأفريقية تعتمد على حفنة من السلع الأساسية في حصائل صادراتها وتنميتها، وقد انخفضت أسعار السلع الأساسية انخفاضا كبيرا منذ العام الماضي. فالتوقعات بارتفاع مستويي الادخار والاستثمار تعتبر لذلك متدنية جدا. ومع قلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لا تزال البلدان الإفريقية تعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية لسد ثغرة الاستثمار، وإن كانت المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت إلى مستوى لم تصل إليه قبل ذلك، إذ أنها تمثل أقل من ٠,٢ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية، أي أنها تقل بكثير عن ثلث الهدف الذي حدده المجتمع الدولي. هذا علاوة على أن الإغاثة في حالات الطوارىء تستوعب نسبة أكبر من ميزانيات المعونة. فتقصير المجتمع الدولي باستمرار عن الوفاء بأهداف المعونة إنما يشكل مصدر قلق كبيرا.

١٧- وفيما يتعلق بسبل الوصول إلى الأسواق، فإن الرسوم الجمركية التي تطبق بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية على المنسوجات والملابس والأحذية في بعض أسواق البلدان المتقدمة ما زالت عالية، ونظام الحصص ما زال مطبقا. والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية شديدة الصرامة. وظلت التعريفات الجمركية عالية، ويستمر اتخاذ تدابير خاصة لحماية الزراعة إزاء الواردات الأفريقية. ولم يطرأ أي تحسن هام على مخططات نظام الأفضليات المعمم.

'٣' أقل البلدان نموا

١٨- تضمن برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا التزاما رسميا بوقف تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا وعكسها، ولكن الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لعام ١٩٩٥ بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل والاستعراضات اللاحقة التي أجراها مجلس التجارة والتنمية قد أظهرت بوضوح أن الالتزامات الواردة في برنامج العمل لم تنفذ إلى حد كبير. ونتيجة لذلك، لم تحقق البرامج الوطنية لاصلاح وتكييف السياسة العامة التي اعتمدتها أقل البلدان نموا ذاتها فوائدها بالكامل، بل كان لها في بعض الحالات أثر سلبي.

١٩- وعلى المستوى الوطني، أعيقت تنمية أقل البلدان نموا نتيجة لأوجه القصور في الهياكل الأساسية المادية وتنمية الموارد البشرية؛ وانخفاض مستويات تعبئة الموارد المحلية؛ ومواطن الضعف في تصميم وإدارة سياسة الاقتصاد الكلي؛ وارتفاع معدل نمو السكان؛ وأداء مخيب للأمل عموما في القطاع الزراعي والقطاع الريفي؛ وعدم القدرة على إدماج المرأة في التنمية على نحو كاف بوصفها فاعلة فيها ومستفيدة منها على الوجه الأكمل؛ والافتقار إلى أطر قانونية ومؤسسية ملائمة لتشجيع المبادرة الخاصة بتنظيم المشاريع.

٢٠- وعموما، ظلت البيئة الخارجية التي واجهتها أقل البلدان نموا صعبة هي الأخرى. ففي عام ١٩٩٧، انخفضت حصتها في الصادرات والواردات العالمية إلى ٠,٤ و٠,٦ في المائة على التوالي، ولا تزال اقتصاداتها سريعة التأثر بعدم استقرار أسواق السلع الأساسية التي هبطت أسعارها وشروط تبادلها التجاري بلا هوادة. وسجلت المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعتمد عليها أساسا أقل البلدان نموا لتمويلها الخارجي انخفاضا حادا في التسعينات، ولا تزال احتمالات تقديم المعونة إليها غير مؤكدة. ولا يزال عبء الدين الخارجي على أقل البلدان نموا مرتفعا على نحو يصعب تحمله إذ بلغ نحو ٩٠ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي مجتمعة. وتضم مجموعة البلدان الـ ٤١ التي تم تعيينها على أنها بلدان فقيرة مثقلة بالديون تسعة وعشرين من أقل البلدان نموا، ولكن التقدم بطيء في استيفاء شروط الأهلية في مبادرة تخفيف عبء الدين هذه.

٢١- ومما حد أيضا من تنمية أقل البلدان نموا تعرضها باستمرار للكوارث الطبيعية، وحيثما وقعت الكوارث الطبيعية، تركزت الجهود غالبا على توفير الإغاثة الفورية دون أن يتم التصدي بالكامل لمتطلبات إعادة البناء في الأجل الطويل.

٢٢- وأيد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نموا الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٧ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة، بما في ذلك بناء القدرة البشرية والمؤسسية لدعم أقل البلدان نموا في أنشطتها التجارية وأنشطتها ذات الصلة بالتجارة. على أن تنفيذ الإطار المتكامل لم يرق إلى مستوى التوقعات، وما زالت أقل البلدان نموا تنتظر الحصول على نتائج ملموسة. وللمضي قدما بالعملية، ينبغي لجميع الشركاء وأصحاب المصالح الاعتراف بأن آلية الإطار المتكامل تتطلب التزاما بالموارد

وتقسيمها بانصاف فيما بين الوكالات الست بما يتمشى ودور كل منها. ومما ييسر تعبئة الموارد للإطار المتكامل إنشاء صندوق مشترك للوكالات الرئيسية أو فتح شباك خاص في إطار صندوق الأونكتاد الاستئماني لصالح أقل البلدان نموا.

٢٣- وفي الاجتماع الرفيع المستوى وبعده، قدم عدد من البلدان المتقدمة والبلدان النامية بلاغات بفرص الوصول إلى الأسواق والفرص التجارية المعروضة على أقل البلدان نموا. واقترح المدير العام لمنظمة التجارة العالمية في تقريره إلى الاجتماع الوزاري الثاني للمنظمة أنه قد يكون من المناسب النظر، عند القيام بالأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، في إدراج هدف إزالة جميع الحواجز التعريفية لصالح أقل البلدان نموا كمسألة من المسائل المطلوب تنفيذها على أساس الأولوية في المفاوضات القادمة.

٢٤- وقد أنشئ الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نموا في أوائل عام ١٩٩٧ لتيسير الشروع في تنفيذ أنشطة جديدة وتعزيز أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني لدعم هذه البلدان. وكان الهدف الذي حدد للصندوق الاستئماني هو ٥ ملايين دولار أمريكي في السنة. وبلغت التبرعات التي قدمها ١٣ بلدا مانحا - متقدما وناميا - قرابة ٤ ملايين دولار أمريكي. ومن ثم، لم يحقق الصندوق الاستئماني واحدا من أهدافه الرئيسية، ألا وهو الحصول على تبرعات من أكبر عدد ممكن من البلدان، واعتباره بوجه خاص مسعى جماعيا يضم جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد والمنظمات غير الحكومية المختصة. وبالمثل، فشل الصندوق في الحصول على تمويل من العناصر غير الحكومية الفاعلة مثل المؤسسات والشركات الخاصة.

٢٥- وتنفيذ الأنشطة لصالح أقل البلدان نموا بما يتشمى واحتياجاتها يقتضي تجديد موارد الصندوق الاستئماني بانتظام ومنح تبرعات عينية. ويلزم بوجه خاص زيادة التبرعات في ضوء دور الأونكتاد في تنفيذ نتائج الاجتماع الرفيع المستوي وإطاره المتكامل: إن الأونكتاد مدعو إلى إعداد برنامج عمل متكامل لتقديم المساعدة التقنية لأقل البلدان نموا، وإجراء تقييم واقعي للاحتياجات من الموارد لتنفيذ البرنامج وعقد مؤتمر للمانحين لدعم صندوقه الاستئماني لصالح أقل البلدان نموا.

٢٦- إن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً المقرر عقده في بروكسل في عام ٢٠٠١ سوف يكون حدثاً رئيسياً ومناسبة هامة لتجديد الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي بقلب الاتجاه الهابط باستمرار في الظروف الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان نمواً. وينبغي للأونكتاد أن يعجل في عملية التحضير الفني للمؤتمر، هذا التحضير الذي يشمل التقييم على المستوى القطري لتنفيذ برنامج عمل باريس لأقل البلدان نمواً في التسعينات. ويتعين حث البلدان المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية، لا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على تقديم موارد مالية كافية للتحضير للمؤتمر.

٤' تخفيف عبء الدين

٢٧- وفي مجال الدين، حدث تطوران رئيسيان في النصف الثاني من العقد: الشروع في مبادرة التصدي لدين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بطريقة شاملة؛ وتعبئة صفقات انقاذ واسعة النطاق لصالح البلدان المدينة ذات الدخل المتوسط التي تواجه أزمات دفع.

مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

٢٨- بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فقد أدت عمليات إعادة جدولة الدين الثنائي التي تكررت في الماضي إلى زيادة مبلغ الدين الذي لا يمكن سداده، في حين أدت عمليات إقراض التكيف الهيكلي غير الناجحة طوال سنوات عديدة إلى تراكم مبلغ كبير من الدين المتعدد الأطراف. وفي عام ١٩٩٦، وافق مجتمع المانحين الدولي على بدء تطبيق مبادرة الديون الرامية إلى تنفيذ استراتيجية تقاسم الأعباء فيما بين جميع الدائنين لخفض دين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى مستوى يمكن تحمله، وإتاحة من ثم مخرج من عملية إعادة الجدولة. على أن تنفيذ هذه المبادرة لم يرق إلى مستوى التوقعات، وحتى الآن لم تصل إلا ثلاثة بلدان (أوغندا وبوليفيا وغيانا) إلى نقطة الخروج النهائية من المخطط. وتنبع نقاط الضعف الرئيسية في المبادرة من تعقّد العملية ذاتها، وكذلك من الافتقار إلى تمويل كاف لتسوية جميع الحالات المؤهلة تسوية سريعة مع عدم الاضرار بالمركز المالي للمؤسسات العامة المستحق لها هذا الدين.

صفقات الانقاذ المالي

٢٩- أدت خصخصة وتحرير المعاملات المالية عبر الحدود إلى زيادة تعقيد عملية إعادة هيكلة الدين الخارجي للقطاع الخاص. وليست هناك آلية تسمح بتناول إعادة هيكلة واسعة النطاق للدين المستحق على كثيرين من المقترضين الخاصين في القطاع المصرفي أو في قطاع الشركات لمجموعة كبيرة من المقرضين الأجانب، بمن فيهم حاملو السندات. وتم التصدي لصعوبات السداد التي واجهتها البلدان المتضررة بالأزمات المالية التي شهدتها التسعينات بقيام البلدان والمؤسسات الدائنة الرسمية بتعبئة صفقات انقاذ أخذ حجمها يتزايد مع كل أزمة. وأثارت صفقات الانقاذ واسعة النطاق هذه تساؤلات فيما يتعلق بكفاية تمويل طارئ بالضخامة التي تطلبها البلدان المنكوبة، وتقاسم العبء بانصاف والمخاطر الأدبية التي يواجهها مقرضو القطاع الخاص.

٥' مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية

٣٠- قام عدد من المؤتمرات المهمة التي عقدتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة باتخاذ قرارات في مواضيع شتى منها التنمية المستدامة، والتنمية الاجتماعية، والنهوض بالمرأة، ونصت هذه القرارات على التزامات جماعية محددة من جانب المجتمع الدولي. وكثير من هذه الالتزامات لم ينفذ حتى الآن، بما في ذلك الالتزامات ذات الصلة

بالموارد الجديدة والإضافية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وتهيئة بيئة تتيح إمكانيات للتنمية، وتمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، واستئصال الفقر وتوليد فرص العمل. ونتيجة لذلك، لم تتحقق بالكامل الفوائد المتوقعة من الاتفاقات التي تم التوصل إليها من حيث النمو والتنمية المستدامين. ولذلك يلزم وضع نهج منسق إزاء متابعة المؤتمر، لا سيما في ما يتعلق ببناء القدرة، وتقديم المساعدة التقنية، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً، وتقديم المساعدة المالية بالمقدار الضروري لدعم جهود التنمية المستدامة التي تبذلها البلدان النامية، لا سيما أقلها نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة. ولا بد من التأكيد أن من الضروري أن يكون هدف هذا الدعم هو الحاجات الفردية لكل بلد بعينه.

جيم- تدابير ومبادرات تكفل الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي على أساس منصف وتجنب خطر زيادة التهميش

٣١- كان أثر العولمة متفاوتا. فكثيرة هي البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكليا مثل اقتصادات أفريقيا، التي لم تتمكن من الاستفادة من عملية العولمة. وهي تتعرض لمزيد من التهميش بفعل نقاط الضعف التي تعتري الهياكل المؤسسية وقدرات التوريد وعدم كفاية سبل الوصول إلى الأسواق ورأس المال والتكنولوجيا. فالتحدي الأساسي الذي يواجهه المجتمع الدولي في بداية الألفية الجديدة يتمثل من ثم في تعزيز تماسك واتساق سياسات الاقتصاد الكلي على المستوى الحكومي الدولي وعلى مستوى المؤسسات الدولية، وكذلك تنفيذ تدابير ومبادرات ملموسة تستهدف ضمان اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة على أساس منصف.

'١' التمويل والاستثمار

تعبئة الموارد

٣٢- واتسمت تعبئة الموارد الخارجية لأغراض التنمية في التسعينات بزيادة خصخصة تدفقات الموارد إلى بعض البلدان النامية، مما أسفر عن حدوث انقسام بين العدد الصغير من البلدان ذات الدخل المتوسط التي تستطيع الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية وبين الغالبية الكبيرة المتبقية من البلدان النامية التي اضطرت إلى الاعتماد على مصادر التمويل الرسمي الآخذة في التضاؤل. كما أن تكوين تدفقات رأس المال قد تغير تغيرا شديدا، إذ يستأثر الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحوافظ المالية الأجنبية بأكبر الحصص من مجموع تدفقات الموارد الصافية إلى البلدان النامية. وفي حين يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلاً مستقراً من أشكال الاستثمار، فإن استثمار الحوافظ المالية الأجنبية غالباً ما يكون أكثر تطايراً. ولكلا نوعي التدفقات خصائص مختلفة ويمكن أن يتباينا في تأثيرهما على تنمية البلدان المتلقية. كما يمكن أن يكون تأثير استثمار الحوافظ المالية الأجنبية أقوى، إيجابا أو سلبا، على التعبئة المحلية للموارد.

٣٣- وفي مجال تعبئة الموارد الخارجية لأغراض التنمية، تشمل التحديات المنتظرة ما يلي: تعبئة مصادر معززة وأكثر استقراراً لتدفقات الاستثمار الدولي في اتجاه عدد أكبر من البلدان النامية المتلقية؛ تعزيز التعاون الدولي بهدف عكس اتجاه المساعدة الإنمائية الدولية نحو الهبوط؛ والتماس حلول دائمة لمشاكل دين البلدان النامية.

٣٤- وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، فقد طبقت البلدان المانحة آليات تمزج بين القطاعين العام والخاص في تمويل المشاريع في البلدان النامية، ولكن معظم هذه المبادرات تحركها مصالح المستثمرين من القطاع الخاص مما جعلها تبتعد عن معظم البلدان ذات الدخل المنخفض، وبخاصة أقل البلدان نموا والاقتصادات الضعيفة البناء والهشة والصغيرة. وعلى جانب البلدان المتلقية، فقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية وتحرير نظم الاستثمار الأجنبي لجذب المزيد من رؤوس الأموال الخاصة.

المساعدة الإنمائية الرسمية

٣٥- يمثل انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض مصدر قلق خطير لأن هذه المساعدة هي مصدرها الرئيسي في التمويل. وينطبق الشيء ذاته على الهبوط في عمليات تغذية الشبابيك التساهلية في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. فالاحتياجات الأساسية غير الملباة للسكان الفقراء لا بد لها من أن تتنافس مع الطلبات الأخرى المتعلقة بالمساعدة الإنمائية، مثل تخفيف عبء الدين وتقديم معونة طارئة للبلدان المحاربة أو المتضررة بالكوارث الطبيعية. واستمرار هبوط المساعدة الإنمائية الرسمية لا يتمشى، لا مع تحسن حالة ميزانيات البلدان المانحة، ولا مع تعهدها المعلن بالحد من الفقر في البلدان الفقيرة.

٣٦- وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، لم تتخذ أية مبادرة حديثة على المستوى الدولي لعكس اتجاه هبوطها. وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن قلقا متزايدا قد أبدي بشأن الحاجة الملحة لتقليل الفقر في البلدان الفقيرة. فقد جددت البلدان المتقدمة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التزاماتها بصدد وضع استراتيجية شراكة إنمائية تستهدف تقليل نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وكوسيلة رئيسية للوفاء بهذه الالتزامات، ينبغي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية أن تتحرك بسرعة نحو بلوغ الهدف الذي حددته الأمم المتحدة بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية وحصة الـ ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في اتخاذ مبادرات أكثر جرأة في هذا الميدان، مثل إنشاء صندوق إنمائي عالمي تحت رعاية الأمم المتحدة تضم أهدافه أيضاً الاسهام في التنمية البشرية. وينبغي استخلاص الدروس أيضا من الأمثلة الناجحة المتعلقة بتجميع وتوجيه المعونة الرسمية بغرض تشجيع تعبئة المزيد من الموارد الرسمية لأغراض التنمية.

الديـــــن

٣٧- تمثل مشاكل الدين في البلدان النامية عقبة خطيرة تعترض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فارتفـاع أعباء خدمة الدين يحرم البلدان النامية المدينة من الموارد اللازمة لبناء قاعدة للتنمية الاقتصادية قادرة على المنافسة وإنشاء هياكل أساسية اجتماعية ومادية قوية. ومشكلة عبء الدين الجاثم على البلدان ذات الدخل المنخفـض تقلـل بدرجة أكبر من قدرتها على اجتذاب الاستثمار الخاص. ولم تقدم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إغاثة كافيـة بطريقة سريعة لجميع البلدان الفقيرة التي تحتاج إلى تخفيف عبء الدين. ونتيجة لذلك، اشتدت مشاكل ديون البلدان الفقيرة في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وبالمثل، تأثرت مرارا البلدان ذات الدخل المتوسط التي تستطيع الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية بالأزمات المالية التي نشأت عن استدانة القطاع الخاص المفرطة. ولا يوجد بعد إطار دولي يسمح بإعادة هيكلة سريعة للدين المستحق على مجموعة كبيرة من المقترضين الخاصين لمجموعة كبيرة مـن المقرضين، بمن فيهم حاملو السندات. وكانت الحلول، في معظم الأوقات، تنطوي على صفقات انقاذ دولية تم تمويلها من المقرضين الرسميين، وتحمل القطاع العام في البلدان المدينة لدين القطاع الخاص.

٣٨- والآن وقد سلم المجتمع الدولي بخطورة حالة الدين، لابد من اتخاذ تدابير جديدة وجريئة. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي القيام بتخفيف عبء الدين على حساب المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي لتخفيف عبء الدين أن يشـكل جزءاً من إطار شامل يضمن عدم مواجهة البلدان المدينة للمتأخرات من جديد وذلـك بإزالـة الأسـباب الهيكليـة للمديونية.

٣٩- ويمكن مواصلة تعزيز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إذا ما روعيت الاقتراحات التالية: يلزم توسيع قائمة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لضمان أن جميع البلدان الفقيرة التي تواجه صعوبات في خدمة الدين تسـتطيع الاستفادة من تخفيف عبء الدين في إطار المبادرة؛ ينبغي تقصير الإطار الزمني للتنفيذ إلى ثلاث سـنوات ليكـون عبء الدين قد خفف في نهاية البرنامج الأول لمرفق التكيف الهيكلي المعزز؛ ينبغي تحديد معايير الأهلية، بما فـي ذلك المعايير المالية، بمستويات أكثر واقعية لتعكس القدرة الحقيقية للبلدان المدينة على خدمة الدين وليتاح مخـرج حقيقي من عمليات إعادة جدولة الدين؛ ينبغي إلغاء جميع ديون المساعدة الإنمائية الرسمية المستحقة على البلـدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من أقل البلدان نموا، في حين ينبغي خفض الديون الثنائية الأخرى المستحقة علـى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بما لا يقل عن ٩٠ في المائة. وينبغي النظر في إلغاء الديون الرسمية الثنائية المستحقة على البلدان الخارجة من صراع مدني، والبلدان المتضررة بالكوارث الطبيعية، والبلـدان ذات مؤشـرات التنميـة الاجتماعية والبشرية المتدنية جدا؛ وينبغي سداد تكاليف تخفيف عبء الدين من المبيعات الجزئية لذهب صندوق النقد الدولي، مع مراعاة الحيلولة دون وقوع أي تأثير سلبي على البلدان المعتمدة على انتاج الذهب اعتماداً كبيراً، ومـن تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة ومن التبرعات الثنائية للصناديق الاستئمانية المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. ويؤمل أن تنفذ بالكامل القرارات الحديثة التي اتخذتها مجموعة الـ ٨ في هذا المجال.

٤٠- وفيما يتعلق بدين أفريقيا، فقد اقترح الأونكتاد، في تقريره للتجارة والتنمية لعام ١٩٩٨، إنشاء هيئة مستقلة لاستعراض استمرارية دين أفريقيا بموافقة الدائنين على شطب الدين الذي يعتبر غير قابل للسداد. وينبغي النظر جديا فى هذا الاقتراح.

٤١- وفي حالة البلدان ذات الدخل المتوسط التي تواجه أزمة سيولة حادة، فقد تمت تعبئة صفقات انقاذ مالي تسمح للبلدان المدينة بمواجهة التزامات ديونها قصيرة الأجل، ولكن لم يتم وضع أي إطار واضح لإعادة جدولة الدين في سبيل مساعدة هذه البلدان في التفاوض على إعادة هيكلة سريعة للدين مع دائنيها الخاصين. وتحتاج هذه المشكلة المعقدة إلى مزيد من البحث بهدف توفير بيان واضح بتكاليف وفوائد الخيارات البديلة لحل المشكلة.

الاستثمار

٤٢- وازدادت تدفقات الاستثمار الدولي بسرعة وبمعدل أسرع من الانتاج العالمي والتجارة العالمية منذ أوائل الثمانينات. ونتيجة لذلك، برز الاستثمار الدولي كواحدة من القوى المحركة في الاقتصاد العالمي، فأسهم لا في تكامل الأسواق فحسب، بل أيضاً وبشكل متزايد في تكامل نظم الانتاج الوطنية. فنظام الانتاج الدولي المتكامل الناشيء والعولمة المتزايدة للأعمال يمكن أن يدرّا فوائد لنمو وتنمية البلدان النامية اقتصاديا. على أنهما يحملان معهما أيضا خطر زيادة التهميش، لاسيما في أقل البلدان نموا. وما يزيد من أهمية ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل صفقة تضم لا رأس المال فحسب، بل وكذلك التكنولوجيا، وممارسات ومهارات التنظيم والإدارة، والوصول إلى الأسواق الدولية. وبقدر ما يزداد تهميش البلدان من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بقدر ما يتم حرمانها أيضا من الموارد الأخرى المادية وغير المادية التي تعتبر جوهرية للتنمية.

٤٣- ولجذب هذه الموارد، تسعى البلدان النامية جاهدة إلى تهيئة مناخ استثماري مؤات ويتيح إمكانيات جذب تدفقات الاستثمار الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود الوطنية للتحرير تستكمل بشكل متزايد بجهود التيسير والحماية التي تبذل على المستوى الدولي. بيد أنه في الوقت الذي ازدادت فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، فقد ظلت مركزة بشدة على حفنة منها. فمثلاً بلغ نصيب أقل البلدان نموا من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة تقل عن نصف واحد في المائة في عام ١٩٩٧. ولمعالجة هذه الحالة، لا بد من وضع سياسات بهدف مساعدة البلدان النامية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، وعلى تهيئة واستمرار بيئة تتيح إمكانيات للمشاريع التجارية، يمكن أن تزدهر في ظلها الشركات المحلية والأجنبية. ويشمل ذلك تقديم المساعدة التقنية لاستنباط استراتيجيات للاستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء أطر ومؤسسات استباقية وملائمة للسياسة العامة تفرض أقل عبء ممكن على الموارد المالية. كما أنه يشمل اتخاذ بلدان الموطن لتدابير تشجّع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية. كما أن تهيئة مناخ مؤات يتيح إمكانيات للاستثمار ويعبىء الاستثمار الأجنبي المباشر والمدخرات المحلية ويوجههما إلى الاستثمارات الانتاجية تقتضي أن يكون موردو رأس المال على دراية بمعلومات مالية موثوقة وشفافة وقابلة للمقارنة.

٤٤- ولا بد من تحسين فهم مجموعة من القضايا، بما في ذلك ما يتعلق بدور الاستثمار الأجنبي المباشر، وبناء القدرة التكنولوجية ونمو المشاريع، وكذلك تدويل المشاريع، في عملية التنمية في إطار اقتصاد عالمي آخذ في العولمة. كما لا بد من تحسين فهم دور الترتيبات الدولية لجذب تدفقات الاستثمار الدولي والاستفادة منها، وتعزيز القدرة التكنولوجية وتشجيع تنمية المشاريع في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة.

'٢' التجارة الدولية

تحرير التجارة

٤٥- أدى تحرير نظم التجارة الوطنية إلى زيادة الضغوط من أجل التخصص في المنتجات التي تتمتع بأعلى ميزة نسبية، وأدى من ثم إلى وقف التعلم بالعمل في صناعات التجهيز والتحويل وصناعة الخدمات. وكانت النتيجة زيادة تخلف البلدان الأكثر قدرة على المنافسة دوليا في المنتجات التي تتسم بانخفاض نمو الطلب عليها وبتدني مرونات الدخل في أسواقها التقليدية الرئيسية والتي تعتمد عليها اعتمادا شديدا.

٤٦- وبالإضافة إلى ذلك، ورغم حاجة البلدان النامية إلى المرونة في مجال السياسة العامة لدعم وتعزيز مشاريعها، واستثماراتها في مجالي الانتاج والتسويق، وتوسيع وتنويع صادراتها، يواجه آخر الوافدين الآن شروطا في مجال السياسة العامة أكثر صرامة من تلك التي كانت سائدة قبل ذلك. فمن جهة، عمل الإطار المتعدد الأطراف لقواعد منظمة التجارة العالمية في بعض الحالات على تضييق نطاق خيارات السياسة العامة أمام الحكومات: فقد أصبحت الآن أدوات الحماية الكمية مستبعدة إلى حد كبير، بما في ذلك توزيع حصص الانتاج والوسائل المماثلة؛ وصارت التعريفات الجمركية خاضعة أكثر فأكثر لتعهدات ملزمة؛ وتنقضي الفترة الانتقالية لمتطلبات المحتوى الوطني والتوازن التجاري في نهاية عام ١٩٩٩؛ ولن تكون إعانات التصدير مباحة لمعظم البلدان النامية بعد عام ٢٠٠٣. ومن جهة أخرى، أدت الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار برامج التكيف الهيكلي المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى تعزيز وتوسيع التزامات منظمة التجارة العالمية والتعجيل باعتماد تدابير تحرير مستقلة وغير تبادلية، وأسفرت الاتفاقات الثنائية التي أبرمت مع كبرى البلدان المتقدمة عن تقليص آخر في خيارات السياسة العامة المتبقية وفي مرونة منظمة التجارة العالمية.

٤٧- وأثناء تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ظهرعدد من أوجه الاختلال واللاتناسق. ولا بد من التصدي لها على وجه السرعة ليعود النظام التجاري المتعدد الأطراف بفوائد متبادلة على جميع البلدان.

٤٨- وفي الوقت ذاته، ظلت أوجه القصور في إطار السياسة العامة لحفز الانتاج والتجارة والاستثمار قائمة في الكثير من البلدن النامية. ونتيجة لذلك، لم تتحقق الآمال المعلقة على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو مساهمة قوية، باستثناء عدد قليل من القطاعات مثل النفط ومنتجات التعدين والسياحة. ولم تجذب معظم البلدان النامية ذات النمو المنخفض أي استثمار أجنبي مباشر له أهمية على مدى الأعوام الـ١٥ الماضية. فصغر الأسواق

وتدني النمو يشكلان في حد ذاتهما رادعين رئيسيين للاستثمار الأجنبي المباشر، بصرف النظر عن شروط التشغيل وأطر وحوافز السياسة العامة، ما لم تكن هناك أسباب تحمل على القيام به كما في حالة النفط.

اتساق السياسة العامة

٤٩- ويجب أن تكون سياسات التجارة وتحرير التجارة أكثر اتساقا مع أهداف سياسة التنمية المعلن عنها. وفي البلدان النامية، يلزم البحث عن سبل ووسائل تكفل مساهمة التجارة بمزيد من الحسم في تخفيف الفقر. وثمة جوانب تتطلب مزيدا من الاهتمام مثل زيادة فعالية التجارة لحفز النمو الاقتصادي، وتوزيع آثار النمو، والسياسات القطاعية لتحقيق التنمية الزراعية والسياحية، وفي الأجل الأطول التنويع للدخول في الصناعة والخدمات المتقدمة. وفي مواجهة المعنى السلبي الذي يقترن في كثير من الحالات بتحرير التجارة، نظرا إلى خطورته على العمالة والدخل أثناء مرحلة الانتقال، لا بد من زيادة المساعدة الدولية وتحسين سبل العلاج ورصد التأثير الإنمائي لاتفاقات التجارة المتعددة الأطراف.

٥٠- وهناك حاجة مماثلة لزيادة اتساق السياسة العامة في البلدان المتقدمة: بين السياسات القطاعية والزراعية والضريبية والمالية من جهة وأهداف سياساتها الإنمائية من جهة أخرى؛ وبين سلوكها في مجال السياسة العامة وما تقدمه من مشورة في هذا المجال للبلدان النامية في إطار المساعدة التقنية. فأي خفض ذي شأن في حماية الواردات من شأنه أن يزيد صادرات البلدان النامية. وأي خفض ذي شأن في الإعانات الحكومية من شأنه أيضاً أن يوفّر في ميزانياتها ضعف أضعاف الحجم القليل والمتناقص من المساعدة الانمائية الرسمية. فإعانات التصدير لا تتمشى مع مطالباتها بأن تقوم البلدان النامية بزيادة تحرير وارداتها، لأن هذه الإعانات تضر بالمراكز التنافسية للمنتجين المحليين من البلدان النامية في الأسواق المحلية والأجنبية. وبينما تشدد البلدان المتقدمة على دور الاستثمار الخاص كأداة للتنمية، فإنها تتنافس على جذب هذا الاستثمار بتقديم اعانات عالية، ويمكنها من خلال السياسات الضريبية أن تعوّض الحوافز التي تمنحها البلدان النامية لمشاريعها التي تمول بالاستثمار الأجنبي المباشر. فالإعانات العامة الواسعة النطاق تمنح لكبرى مشروعات التطوير التكنولوجي للشركات عبر الوطنية، بينما تفرض حماية على سبل الحصول على نتائجها منها لعقود بأكملها بفضل الحقوق الحصرية، وهذا ما يزيد ثغرة التكنولوجيا في البلدان النامية. هذا بالإضافة إلى اللجوء إلى تدابير أحادية، منها تدابير تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، ما يترك تأثيراً سلبياً على الجهود المبذولة للتقدم نحو نظام تجاري يتسم حقاً بالانفتاح وعدم التمييز.

٥١- واتساق السياسة العامة مطلوب في مجال آخر. فالمفاوضات التي أجرتها منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التي أبرمتها حتى الآن قد أولت عناية بسيطة، إن كانت قد أولت أية عناية على الاطلاق، للشروط اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقات بفعالية، خاصة في البلدان النامية. ولا يكفي تمديد فترات الانتقال وتقديم المساعدة التقنية من جانب أمانة منظمة التجارة العالمية في شكل شرح للتغيرات القانونية المطلوبة. فكل اتفاق جديد يتم التوصل إليه يجب أن يتضمن أحكاما صريحة لتوفير المساعدة المالية للبلدان النامية لتمكينها من إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة وغيرها من الشروط الضرورية لتنفيذ الاتفاق بفعالية. ويمكن أن يقدم البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية التمويل اللازم.

ساحة تتسم بالانصاف

٥٢- وبات واضحا أن إرساء قواعد متساوية للجميع لا يكفي لإنشاء ساحة تتسم حقاً بالانصاف. ولئن كانت الآن الحواجز التجارية القائمة في الأسواق الرئيسية متدنية عموما لمعظم تجارة البلدان المتقدمة، فإن النظام الحالي لا يتيح فرصاً متساوية أمام صادرات البلدان النامية. وتشمل المشاكل التي تدخل تحت هذا العنوان ما يلي:

تتركز حواجز الاستيراد الشديدة الارتفاع، بما في ذلك التدابير غير التعريفية، في الأسواق الرئيسية، على منتجات التصدير التي تتسم بأهمية تصديرية خاصة للبلدان النامية.

تمنح البلدان المتقدمة إعانات بالغة الارتفاع في إطار مجموعة من المخططات للانتاج الزراعي والاستثمار والصادرات، مما يؤثر على صادرات البلدان النامية وطاقاتها الإنتاجية تأثيراً ضاراً.

تتجمع في الزراعة أخطر المعوقات التي يواجهها مصدرون البلدان النامية: شدة ارتفاع تعريفات الذروة بالنسبة للمنتجات الغذائية الرئيسية؛ هياكل معقدة للتعريفة الجمركية؛ تدابير حمائية بموجب شرط حماية الزراعة؛ تنفيذ متحيّز للحصص التعريفية؛ شدة ارتفاع مستويات إعانات التصدير والانتاج والاستثمار في البلدان المتقدمة؛ وحظر الواردات لأسباب صحية واصحاحية تطبق تطبيقا متمايزا ضد صادرات البلدان النامية.

يمكن أن تترتب على تحرير الزراعة آثار اجتماعية واقتصادية تمس أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية التي تواجه بحدة مشكلة الأمن الغذائي، بما في ذلك المعونة الغذائية وصعوبات الوفاء باحتياجاتها من الواردات الغذائية.

تؤدي الحماية العالية لصناعة الأغذية المحلية في البلدان المتقدمة إلى عرقلة التنويع باعتباره واحدا من السبل الأكثر قابلية للاستمرار للارتقاء إلى مرتبة أعلى في سلسلة الانتاج وزيادة القيمة المضافة للانتاج في البلدان النامية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وحتى بعد تنفيذ التزامات جولة أوروغواي تنفيذا كاملا، تبقى الحماية التعريفية العالية وتصاعد التعريفات في قطاعات المنسوجات والملابس والأحذية وفي بعض صناعات التقنية المتقدمة في عدد معين من البلدان المتقدمة، ولن يتم تحرير أكثر الحصص صرامة وصلة بالتصدير بموجب ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف إلا في عام ٢٠٠٥.

ً تدابير مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية في قطاعات يتمتع فيها المصدرون من البلدان النامية أو من البلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية بقدرة تنافسية. وعندما تكون هذه التدابير موجهة ضد منتجات خاضعة لقيود، تؤدي إلى حماية مضاعفة تشكل مضايقة تجارية.

تعتبر الإعانات الصناعية عالية وتجيزها منظمة التجارة العالمية في المجالات التي لا تستطيع البلدان النامية أن تنافس فيها ماليا (تمويل الصادرات، والبحث والتكنولوجيا، وحماية البيئة، والإعانات الإقليمية، إلخ)، بينما قواعد منظمة التجارة العالمية صارمة فيما يتعلق بالإعانات التي تستخدمها أساسا البلدان النامية (مثل إعانات الانتاج والمدخلات).

عدم موازاة بين تحرير التجارة في السلع والخدمات المالية من جهة، وبين خدمات اليد العاملة من جهة أخرى، مما يؤثر بوجه خاص في البلدان النامية.

يعتبر تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الأحكام الخاصة والتمايزية لصالح البلدان النامية، غير كاف لتوسيع الفرص التجارية المتاحة لها وتلبية احتياجاتها الإنمائية والمالية.

٥٣- ويمكن أن تشمل الأهداف الرئيسية لمفاوضات منظمة التجارة العالمية ما يلي: التعريفات، بما في ذلك تعريفات الذروة العالية للغاية الناتجة عن فرض نظام تعريفي في الزراعة وكذلك التعريفات المفروضة على صناعة الأغذية وبعض منتجات الصناعة التحويلية، وتصاعد التعريفة الجمركية التي ينبغي خفضها إلى حد كبير؛ الإدراج المراوغ للملابس والمنسوجات في منظمة التجارة العالمية وبعض الترتيبات التفضيلية ينبغي أن يحل محله برنامج عاجل لتحرير الحصص القائمة؛ ينبغي القيام بإصلاح أقوى لسياسات الدعم الداخلي؛ ينبغي زيادة التشدد في معايير اللجوء إلى تدابير تجارية طارئة لحماية المنتجين من المنافسة الأجنبية وجعله أكثر تكلفة، وينبغي التقليل إلى أدنى حد من نطاق إساءة استخدام تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية وتدابير الوقاية. ويجب أن يخضع الشروع في اتخاذ إجراءات مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية لمعايير أكثر صرامة، وزيادة إحكام اختبارات الاصابة، ورفع العتبات الدنيا للاستجابة لارتفاع تقلب أسعار الصرف وتقلب الأسعار في مجرى الأعمال التجارية المعتاد؛ وأخيرا، يلزم إدماج احتياجات الزراعة في القواعد العادية لاتفاق الغات لعام ١٩٩٤. وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي وضع برنامج لإدراج الإعانات الزراعية تدريجيا في قواعد ومعايير اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات والتدابير التعويضية. وينبغي تنقيح "الصندوق الأخضر" الوارد في الاتفاق المتعلق بالزراعة ليراعي الأهمية الاجتماعية – الاقتصادية للقطاع الزراعي في البلدان النامية. ويجب توفير مساعدة مالية وتقنية أكثر تركيزاً وذلك من أجل التصدي لمشكلة الأمن الغذائي بفعالية في البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وبوجه خاص، ينبغي إنشاء آليات لضمان تنفيذ قرار اجتماع مراكش الوزاري بشأن التدابير الخاصة بالآثار السلبية التي يمكن أن يخلفها برنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وينبغي للبلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية أن تسهم في صندوق دوار لمساعدة أقل البلدان نموا (وغيرها من البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية) لتتمكن من مواجهة ارتفاع الاحتياجات الغذائية وفواتير الواردات الغذائية العالية المرتبطة بها، ومساعدتها في زيادة الانتاج المحلي للأغذية، والارتقاء بقدراتها في مجالات من بينها، التسويق والتخزين والتوزيع. وينبغي أن يكون الأمن الغذائي عنصرا في المفاوضات المقبلة لمنظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة.

٥٤- وثمة قضية أخرى تتطلب أن يتخذ إجراء بشأنها وهي أن عدداً كبيراً من البلدان النامية يواجه مشاكل عند محاولة التنويع للدخول في صادرات ذات قيمة مضافة أعلى وصادرات مصنعة تتمتع باحتمالات طلب أكثر دينامية. وينبغي التصدي لحواجز الدخول القائمة بالذات في تلك القطاعات التي يفترض أنها تتمتع فيها بأفضل فرص الدخول في مجال التصدير الصناعي: وبالإضافة إلى المنسوجات والملابس، فإن ذلك ينطبق بالذات على صناعة الأغذية. ولا ينبغي اعتماد إجراءات لحظر وتقييد الواردات لأسباب الصحة والصحة النباتية إلا عندما يكون هناك ما يبررها تماما في بلدان أو في مناطق دون إقليمية محددة وعلى أساس المعايير الدولية التي يتم وضعها بمشاركة كاملة من البلدان النامية. وتنطبق هذه الحجج بنفس الطريقة على المعايير التقنية، والبيئية، ومعايير السلامة وغيرها من المعايير لأغراض التجارة.

٥٥- وينبغي تحسين شروط وصول المنتجات الزراعية والصناعية ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا إلى الأسواق على أساس واسع ومتحرر قدر الإمكان. وجميع البلدان التي أعلنت عن التزامات بتوفير سبل الوصول إلى الأسواق في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نموا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ مدعوة إلى تنفيذ هذه الالتزامات تنفيذا كاملا وسريعا.

٥٦- وأخيرا، لا بد من إعادة النظر في قضية الإعانات بسائر أنواعها التي تمنح للانتاج الزراعي والصناعي والاستثمار. ففي البلدان المتقدمة، تتواصل التحويلات من الميزانيات والمستهلكين إلى المنتجين على نطاق واسع: وقدرت هذه التحويلات بأكثر من ١٠ أضعاف مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية. ويمكن للبلدان المتقدمة أن تدخر نسبة ٢.٢ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي تنفقها كل سنة على الإعانات. ولا تستطيع البلدان النامية أن تنافس على هذا المستوى. كما أنه ليس بالضرورة من مصلحتها أن تدخل في منافسة في تقديم الإعانات، نظرا إلى إمكانية استخدام الموارد النادرة بفعالية أكبر لتحسين هياكل الانتاج، وتعزيز قدرات التوريد والتصدير، ودعم القدرة على المنافسة الدولية بطريقة دائمة. وبالنظر إلى فترة الانتقال المطلوبة، سيستدعي الأمر مع ذلك درجة معينة من المعاملة الخاصة والتمايزية حتى تستطيع البلدان النامية تحسين انتاجيتها وتلطيف برامج التكيف الهيكلي وتحرير التجارة.

٥٧- وينبغي إعادة النظر في الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن الإعانات. وتشمل الأهداف الملموسة الواجب تنفيذها لاحقا وضع الإعانات الزراعية وتمويل الصادرات ودعمها تحت الرقابة؛ والحظر الفعال لإعانات الصادرات وتعويض الخسائر، إلخ؛ ووقف سباق الإعانات لجذب استثمارات جديدة. ويتيح استعراض اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات ومفاوضاتها الزراعية فرصة لخفض الإعانات بنسبة كبيرة في البلدان المتقدمة. ويمكن أن تشمل الأهداف المحددة فتح "الصندوق الأخضر" الراهن الذي يفسح المجال أساسا أمام الإعانات التي تقدمها البلدان المتقدمة، وإنشاء "صندوق أخضر" جديد يتسم بقدر من المرونة وبتعويض المخاطر والتكاليف لصالح البلدان النامية عند مستويات إعانة منخفضة إلى حد كبير. ومن المهم إعفاء أقل البلدان نموا من تدابير الدعم الكلية ومن ضوابط الإعانة الواردة في اتفاق منظمة التجارة العالمية. وينبغي تنفيذ قرار مراكش بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية

التي يحتمل أن يخلفها برنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية تنفيذا كاملا وبدون مزيد من التأخير.

٥٨- وبما أن بلدانا نامية كثيرة، بما في ذلك عدد كبير من أقل البلدان نموا، ليست أعضاء في منظمة التجارة العالمية، فينبغي تيسير عملية انضمام هذه البلدان بشروط لا تتعدى التزامات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

المعاملة الخاصة والتمايزية

٥٩- إن المبادئ الأساسية لمنح البلدان النامية معاملة خاصة وتمايزية راسخة ومعترف بها تماما في سائر قرارت الجمعية العامة للأمم المتحدة والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. على أنه يلزم تحديث المعاملة الخاصة والتمايزية لا من حيث المبدأ بقدر ما هو من حيث طرائق تنفيذها لتتكيف مع تغير شروط التبادل التجاري الدولية. وينبغي بوجه خاص، في سياق منظمة التجارة العالمية، أن تقوم المعاملة الخاصة والتمايزية في المستقبل على أساس معايير إنمائية محددة بدلاً من فترات انتقالية يتم تحديدها بطريقة تعسفية.

٦٠- واتساع الثغرات بين أداء البلدان النامية التصديري وقدرتها على المنافسة دولياً يتطلب زيادة التركيز على اتخاذ إجراءات مباشرة في مجال السياسة العامة بصدد الشروط الهيكلية للانتاج والاستثمار وتعزيز الدعم الدولي. ذلك أن حوافز الأسعار والحوافز التفضيلية لم تحقق بمفردها تحولا كبيرا في الحالات التي لم تكن قاعدة الانتاج فيها قد تطورت التطور الكافي لاحراز تقدم في التصدير إلى كبرى أسواق البلدان المتقدمة. كما أنها لم تكن كافية في هذه الحالات لجذب الاستثمار الأجنبي على نطاق واسع. وبوجه خاص، كان من الممكن التركيز في المعاملة الخاصة والتمايزية على جانب العرض بأن "تستقطع" من ضوابط التجارة المتعددة الأطراف تلك التدابير، ولا سيما تدابير الاستثمار، التي تعتبر جوهرية لتنمية القدرة على التوريد بشكل تنافسي.

٦١- وينبغي تنفيذ التدابير الخاصة والتمايزية لصالح أقل البلدان نموا كما وردت في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي، وخاصة إعلان مراكش والقرارات الوزارية، تنفيذا كاملا باعتبارها مسألة ذات أولوية. وينبغي أيضا استحداث تدابير جديدة لصالح أقل البلدان نموا، بما في ذلك توفير سبل وصول جميع المنتجات ذات الأهمية التصديرية لهذه البلدان معفاة من الرسوم الجمركية ومن الحصص.

٦٢- أما فرص التبادل التجاري الجديدة التي نشأت عن تحرير سبل الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة في إطار اتفاقات إقليمية أو متعددة الأطراف فلا بد من استكمالها ببرامج تنفيذية والمساعدة التقنية والتمويل لمساعدة البلدان على تنفيذ تدابيرها الوطنية لتعزيز الهياكل المنتجة والاستثمار والانتاجية.

٦٣- ومن شأن هذه التدابير أن تزيد فعالية السبل التفضيلية للوصول إلى الأسواق. ويجب أن يكون لهذه التدابير مكانها في اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية، وفي سائر مناطق التجارة الحرة وفي اتفاقات التعاون التي تتشكل حول كبرى البلدان المتقدمة. وبموازاة ذلك، هناك عدة طرق يمكن بها تحديث نظام الأفضليات المعمم وزيادة فعاليته، لا سيما فيما يتعلق بأقل البلدان نموا والتدابير المتصلة بالاستثمار.

٦٤- وينبغي اتخاذ إجراءات ملموسة كي يستفيد عدد أكبر من البلدان النامية بفعالية من نظام الأفضليات المعمم ومن ترتيبات تفضيلية أخرى. والتدابير مطلوبة بوجه خاص لتصحيح الاختلالات القائمة في توزيع فوائد نظام الأفضليات المعمم، بما في ذلك ما يلي: '١' ينبغي باستمرار توسيع نطاق المنتجات المشمولة وينبغي أن تتمشى مع قدرات البلدان النامية الفعلية والممكنة لتوريد الصادرات؛ '٢' ينبغي تكييف قواعد المنشأ مع قدرات الانتاج في البلدان النامية، وينبغي مواصلة تبسيطها وزيادة شفافيتها بتنسيق القواعد المختلفة إن أمكن ذلك؛ '٣' ينبغي تأمين قدر أكبر من الاستقرار والقدرة على التنبؤ والشفافية في الامتيازات التعريفية؛ '٤' ينبغي زيادة الحصص القائمة في مخططات نظام الأفضليات المعمم؛ و'٥' ينبغي إزالة أية مشروطية مرتبطة بمخططات نظام الأفضليات المعمم. وينبغي تعزيز الأعمال التحليلية والرصد في هذا المجال.

٦٥- ولما كان من المرجح أن يزداد تحرير التجارة في المنتجات الزراعية والصناعية داخل إطار المفاوضات المتعددة الأطراف والترتيبات الإقليمية، فينبغي للبلدان المانحة للأفضليات أن تمتنع عن أية عودة أخرى إلى الوراء في مخططات كل منها لنظام الأفضليات المعمم لأن أي تقييد لشروط الوصول إلى الأسواق لن يكون على أي حال إلا مؤقتا وستتعداه التخفيضات التعريفية بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية. لذلك ينبغي، حيثما أمكن ذلك، زيادة تخفيض المعدلات التفضيلية بما يتمشى وتخفيض معدلات شرط الدولة الأكثر رعاية.

السلع الأساسية

٦٦- تظل بلدان نامية عديدة، وبخاصة معظم البلدان ذات الأداء الضعيف في النمو، شديدة الاعتماد على السلع الأساسية في تجارتها وانتاجها وعمالتها. ولا تزال السلع الأساسية تتيح قاعدة هامة للانطلاق الاقتصادي: فهي ذات مكون عال من القيمة المضافة؛ وتمثل السلع الزراعية مصدرا هاما للعمالة وتتيح مجالا لحملات مكافحة الفقر؛ وكثيرا ما تكون الزراعة بمثابة حاجز يقي من المشاكل الاقتصادية ويسمح بعودة سكان المدن العاطلين عن العمل إلى المناطق الريفية، كما في الأزمة الراهنة. ومن ثم، يتيح التنويع القائم على السلع الأساسية فرصة كبيرة للتغيير المتمشي مع المزايا النسبية القائمة.

٦٧- على أن التطورات الفعلية التي شهدها قطاع السلع الأساسية لم ترق إلى مستوى هذه التوقعات إلا في بضعة بلدان فقط:

ظل الاعتماد على السلع الأساسية كبيرا في الكثير من البلدان النامية.

بدلا من تنويع أنماط التجارة في السلع الأساسية، اشتد التركيز في عدة بلدان على مدى العقد الماضي؛ وقد أحرزت بضعة بلدان فقط تقدما ملموسا في التنويع، القائم أساسا على الأعمال التجارية الزراعية.

ظل عدم استقرار أسعار السلع الأساسية شديد الارتفاع مع بروز اتجاهات لانخفاضها بالنسبة لعدد من السلع الأساسية.

إن إدارة المخاطر ليست وسيلة للحد من التقلبات في أسعار السلع الأساسية؛ إنها تساعد أساسا أولئك التجار الذين يستطيعون إدارة القضايا الشديدة التعقد التي تنطوي عليها، والذين هم قريبون من الأسواق ويمكنهم تحمل تكاليفها العالية.

لا يزال عدم استقرار حصائل السلع الأساسية مثارا للمشاكل. وظل مرفق تثبيت السلع الأساسية التابع لصندوق النقد الدولي غير مستخدم على مدى العقد الماضي بسبب مشروطيته الصارمة. وتعرض مرارا نظام تثبيت حصائل الصادرات (ستابكس) ومرفق المعادن (سيسمين) لأزمات موارد حادة ولم ينتج عنهما أي تحسن هيكلي في مجالي الانتاج والتجارة.

إن المستويات العالية للاستثمار والترشيد الكبير لقطاع السلع الأساسية في كثير من البلدان النامية قد أدى أساساً إلى زيادات في الانتاجية عادت بالنفع على الأسواق العالمية، ولكن لم يستفد منها المنتجون إلا في حدود ضيقة.

المشاكل المتعلقة بمعايير الصحة والصحة النباتية ما زالت ذات شأن؛ ولم تخفف تدابير حظر الواردات في كبرى أسواق البلدان المتقدمة، بل اتجهت بالأحرى إلى أن تكون أكثر تشدداً.

تلاشت في الغالب دينامية المنتجات الزراعية التي اكتسبت مكاناً لها في السوق، بعد نجاحها في بادئ الأمر (مثلا بسبب شدة قصر فترات الاستيراد لجعل الانتاج قابلا للاستمرار اقتصاديا، وبسبب رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، إلخ).

٦٨- وينبغي القيام على وجه السرعة بمعالجة المشاكل الرئيسية التي يواجهها مصدرو السلع الأساسية للوصول إلى الأسواق، بإزالة الذروات التعريفية وتصاعد التعريفة، وبوضع السلع الزراعية على قدم المساواة مع منتجات أخرى في النظام التجاري الدولي، وبإنهاء تدابير دعم الزراعة المشوهة للتجارة.

٦٩- وينبغي تحسين الآليات القائمة التي تساعد على تثبيت حصائل صادرات السلع الأساسية لتستجيب للشواغل الحقيقية لمنتجي البلدان النامية؛ ويتطلب ذلك إزالة المشروطية، وزيادة الموارد المتاحة للمرافق، وتكييف الصيغ

المستخدمة لتستجيب المدفوعات بسرعة أكبر لشروط السوق الفعلية، وللاستفادة من الصكوك المالية الجديدة لإدارة مخاطر الأسعار من أجل التصدي لذلك الجزء من عدم استقرار حصائل الصادرات المرتبط بتطاير الأسعار بدلاً من التصدي للتباين في الأحجام.

٧٠- وينبغي تعزيز قدرة البلدان النامية على المنافسة في الأسواق السلعية الدولية. وينبغي النظر في الترتيبات التعاونية بين المؤسسات في البلدان النامية لزيادة الاعتماد على التوريد وتحسين النوعية، وفي إنشاء جيل جديد من مجالس التسويق الموجهة نحو الأعمال التجارية لسد الفراغ الذي نتج عن إلغاء مجالس التسويق التقليدية.

٧١- وينبغي تحسين شفافية الأسواق والمعلومات المتعلقة بالأسواق وكذلك قدرات المشاريع في البلدان النامية على الحصول على المعلومات واستخدامها، خاصة في شكلها الالكتروني، وينبغي دعم التدريب لتحقيق هذه الغاية.

المنافسة

٧٢- وعجَّل تحرير التجارة والاستثمار داخل منظمة التجارة العالمية وخارجها بالعولمة، وإذا أضفنا إليه التقدم التكنولوجي، أتاح للشركات عبر الوطنية فرصة لمواصلة استراتيجياتها على نطاق العالم: لقد أصبحت السوق العالمية بأكملها الآن تحت تصرف كبرى الشركات عبر الوطنية، وهي تسعى إلى بلوغ مراكز الريادة في السوق العالمية في نشاطها الرئيسي من خلال الاندماجات، أو الاحتيازات، أو الاستثمار أو التجارة. وفي حين أن المراكز السوقية المهيمنة ليست بالضرورة مناهضة للمنافسة في حد ذاتها، فإن بعض الممارسات التي تطبقها الشركات المتمتعة بمثل هذه المراكز يمكن أن تحد من المنافسة الدولية ومن دخول المنافسين في الأسواق. وتحد الممارسات المناهضة للمنافسة وإساءة استخدام المراكز السوقية المهيمنة من فرص الوصول إلى الأسواق والنفاذ إلى كبرى أسواق البلدان المتقدمة؛ وتشمل هذه الممارسات التعامل الحصري، وتقاسم الأسواق، وتقييدات التصدير المفروضة على المرخص لهم وعلى شركاء المشاريع المشتركة، والحرمان من سبل الوصول إلى الشبكات الدولية وأسواق التكنولوجيا. وهناك ممارسات تجارية تقييدية أخرى، مثل إنشاء كارتلات التصدير وغيرها من الكارتلات الدولية والالتزامات بالامتناع عن استيراد منتجات موازية، ورفع تكاليف الاستيراد على البلدان النامية. وفي هذه الحالة، تجد الحكومات الوطنية صعوبة متزايدة في فرض قواعد المنافسة الوطنية لحماية قوى السوق وحرية الدخول فيها.

٧٣- لا ينبغي للممارسات التجارية التقييدية أن تعرقل أو أن تلغي تحقيق المنافع الناشئة عن تحرير التعريفات والحواجز غير التعريفية التي تؤثر في التجارة العالمية، لا سيما تلك التي تؤثر في تجارة وتنمية البلدان النامية. وضبط هذه الممارسات ضروري أيضاً لبلوغ مزيد من الكفاءة في التجارة الدولية والتنمية بطرق منها تعزيز المنافسة، وضبط تركز القوة الاقتصادية، وتشجيع الابتكار. ويلزم منع المؤسسات من العودة إلى إقامة حواجز سوقية حيثما ألغيت تدابير الرقابة الحكومية. وللبلدان النامية، التي لا يوجد فيها عدد كبير من الشركات عبر الوطنية العالمية، مصلحة كبيرة في أن تحرص على إبقاء سبل الوصول إليها والدخول إلى أسواقها التصديرية الرئيسية مفتوحة وغير مقيدة بممارسات مناهضة المنافسة. وللشركات عبر الوطنية مصلحة أيضا في أن تزيد تعاونها مع

الحكومات متى اشتركت في أحلاف استراتيجية تشمل الانتاج في عدد كبير من البلدان لتجنب تعدد تدابير الفحص والموافقة ولا بد من تعزيز قدرة المشاريع التجارية في البلدان النامية، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية، على خوض منافسة عادلة.

الخدمات

٧٤- وكانت خدمات اليد العاملة مصدرا رئيسيا من مصادر دخل الصادرات وقد أسهمت في الارتقاء بالمؤهلات في العديد من البلدان النامية. على أن عدم تناسق عمليات العولمة بين أسواق المنتجات والعوامل وبين رأس المال والعمالة كان على حساب الأخيرة، مما حد من نطاق توسيع صادرات البلدان النامية من الخدمات. وعلاوة على ذلك، وبسبب ضعف الهياكل الأساسية، وفي جملة أمور، فرصها المحدودة في الوصول إلى قنوات التكنولوجيا وشبكات التوزيع، لم تطور بعد معظم البلدان النامية القدرة على التنافس بفعالية في السوق العالمية للخدمات. ويمكن أن تتيح التجارة الالكترونية وسيلة لتصدير الخدمات كثيفة العمالة ولكن فقط إذا ما توفرت سبل كافية للحصول على التكنولوجيا.

٧٥- وينبغي زيادة تعزيز القدرات المؤسسية والمالية والبشرية للبلدان النامية في قطاع الخدمات لتمكينها من المشاركة بفعالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، إما من حيث الدفاع عن حقوقها التجارية أو من حيث الامتثال لالتزاماتها التجارية.

٧٦- ولتمكين البلدان النامية من استخلاص أقصى فائدة ممكنة من الأسواق القائمة والمحتمل أن تنشأ، لا بد من مساعدتها على تعزيز تنمية هياكلها الأساسية في مجال الخدمات وحصولها على معلومات موثوقة بشأن نطاق تجارة الخدمات والوصول إلى الأسواق والحواجز التي تعترض تجارة الخدمات. فتوريد الخدمات بفعالية يتطلب استخدام جميع أساليب التوريد؛ وينبغي لأعضاء منظمة التجارة العالمية القيام، بوجه خاص، بتوسيع فرص توريد الخدمات من خلال تنقل الأشخاص الطبيعيين. وهناك حاجة إلى وضع ضوابط تصاغ بشكل لا يجعل الأحكام المتعلقة بالمتطلبات وإجراءات التأهيل والرخص والمعايير التقنية تشكل حواجز تعترض التجارة.

٧٧- وتقصّر التجارة الالكترونية المسافات الاقتصادية بين المنتجين والمستهلكين وتحول هياكل الصناعة بطريقة يحتمل أن تكون في صالح الموردين في البلدان النامية. ولكنهم يحتاجون للاستفادة من هذه الإمكانية إلى الحصول على أحدث هياكل وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية بتكاليف منخفضة.

التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتكامل الاقتصادي

٧٨- لا يزال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي يحتفظان بكامل أهميتهما. وهناك إمكانيات جديدة أخذت تنمو في بعض البلدان النامية بعد أن أصبحت مستثمرة أجنبية رئيسية

ومنتجة ومصدرة رئيسية في صناعات تستخدم الآن ألياف المنسوجات والمواد الخام التي كانت تستوردها سابقا من صناعات البلدان المتقدمة. فهناك من ثم مجال أكبر للتعاون فيما بين البلدان النامية لتوسيع التبادل التجاري والاستثمار وتوثيق عرى التعاون الصناعي والتكنولوجي. وينبغي لقمة الجنوب المقرر عقدها في عام ٢٠٠٠ في هافانا أن تمثل نقطة تحول رئيسية في ميدان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وفي تعزيز العلاقات بين الشمال والجنوب.

٧٩- واختتمت الآن الجولة الثانية، المفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. وبصرف النظر عن الجولة القادمة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، يجدر النظر في زيادة تعميق وتوسيع النظام الشامل للأفضليات التجارية لتعزيز آثاره. وفي هذا السياق، يكون من المفيد مع ذلك النظر في السبل الممكنة لترشيد عملية المفاوضات لجولة ثالثة.

٨٠- ويتيح التكامل دون الإقليمي والإقليمي مجالا جديدا وفرصا أفضل للنجاح. ويمكن أن يرتكز الآن هذا النهج إلى شروط للسياسة العامة تحسنت إلى حد كبير والى إطار قوي للسياسة العامة ناتج عن التكيف الهيكلي، وتحرير التجارة والاستثمار: تم الآن ربط أسعار الصرف بالأسواق، وألغيت إلى حد كبير قيود الواردات الكمية، وحررت سياسات الاستثمار على نطاق واسع، وتم تعزيز السياسات المحلية بدرجة كبيرة. ويمكن أن يعتمد التكامل الاقتصادي على هذا التقدم وأن يواصل تعميق العملية. وهو يتيح إطارا للتعاون متعدد القطاعات يجمع بين أدوات توسيع التبادل التجاري والتعاون بصدد الاستثمار، والخدمات، والنقل، والتيسير الجمركي ومجالات أخرى تعزز فعالية بعضها بعضا. ويمكن أن يستفيد المنتجون من وفورات الحجم. ويمثل التكامل دون الإقليمي وسيلة للتنويع بالدخول في منتجات تصديرية جديدة، وتشجيع العديد من الشركات الجديدة على التصدير للمرة الأولى، واكتساب الخبرة بشأن السوق الإقليمية، وتحقيق القدرة على المنافسة في فروع معينة تتعدى فيها السوق الإقليمية عتبة فعالية التكاليف. ومن ثم، يمكن أن يشكل التكامل دون الإقليمي مرحلة رئيسية في عملية التعلّم لبلوغ القدرة على المنافسة دولياً، وفي صناعات معينة، مرحلة في العملية المفضية إلى التوسع اللاحق في الأسواق العالمية. كما يمكن أن يعزز مركز الأعضاء في المفاوضات التجارية والاتفاقات دون الإقليمية.

‘٣’ *مسائل أخرى تتعلق بالتنمية*

تنمية المشاريع

٨١- لا تحقق العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم كامل إمكانيتها للمساهمة في الاستخدام، والنمو، والتنويع، وتوسيع قاعدة التصدير، ووجود قطاع صناعي نشط، والتنمية لأنها تفتقر إلى فرص الوصول إلى الأسواق، والحصول على التمويل، والمهارات التجارية والتكنولوجيا. ومشكلات "فرص الوصول والحصول" التقليدية هذه تفاقمت بفعل العولمة والتحرير. فالإنتاج يستند اليوم إلى المعارف وتقوم المنافسة اليوم على أساس الابتكار المستمر

والأسعار. وعملية الإنتاج التي تستند إلى المعارف تشمل جميع القطاعات، بل حتى القطاعات التقليدية. ويجب أن يتمكن أصحاب المشاريع من التصميم وأن يكونوا ملمين بمعرفة الأسواق والتكنولوجيا وأن يأخذوا في الابتكار.

٨٢- وهناك حاجة ملحة لتحليل أثر التزامات منظمة التجارة العالمية على السياسات الوطنية المتعلقة بتطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم، لا سيما تلك التي تيسر الوصول إلى الأسواق. وفضلاً عن ذلك، فمن شأن وضع معايير دولية جديدة في مجالات مثل مجالي نوعية المنتجات وسلامتها أن يحد من وصول البلدان النامية إلى الأسواق. وبوجه الخصوص، فبإمكان معايير نوعية المنتجات والمعايير البيئية المتعلقة بالصحة في أسواق البلدان المتقدمة النمو، والمعايير الدولية (ISO 9000/14000) أن تقيم عوائق أمام التجارة، ولا سيما بالنسبة للمصدرين في المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم. وقد عانت بعض أقل البلدان نمواً بالفعل خسائر في الصادرات. ومشاركة البلدان النامية في وضع المعايير هي مشاركة ضعيفة بوجه عام لأن هذه العملية تستغرق وقتاً كثيراً وتكلف مبالغ باهظة. وينبغي تعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة.

٨٣- وقد واجهت المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم في العادة، رغم ضخامة عددها، صعوبات في الوصول إلى الائتمانات الرسمية، لا سيما التمويل الطويل الأجل. والأسباب الرئيسية لذلك معروفة جيداً: تعتبر المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم مشاريع تنطوي على مخاطر كبيرة بسبب عدم كفاية أصولها وانخفاض رسملتها وشدة تأثرها بظروف الأسواق وارتفاع معدلات انهيارها؛ والبنوك في العديد من البلدان، متحيزة لصالح الشركات الكبرى المقترضة؛ وعدم تناسق المعلومات بسبب افتقار المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم لسجلات المحاسبة وغيرها من الوثائق المالية يجعل من الصعب للبنوك أن تقيّم الجدارة الائتمانية للمقترضين المحتملين للمشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم؛ كما أن التكاليف الإدارية المرتفعة لإقراض مبالغ صغيرة لا يجعل، بوجه عام، إقراض المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم عملية مربحة للبنوك.

٨٤- والمسائل الرئيسية التي ينبغي معالجتها إذا ما أُريد توفير رأس المال الطويل الأجل هي توفير الضمانات المقبولة أو بدائلها التي تتخذ شكل مخططات للضمان، وتخفيض التكاليف الإدارية/المتعلقة بالصفقات.

٨٥- وثمة مشكلة أخرى تؤثر على الشركات عبر الوطنية والمشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم على السواء هي انعدام الشفافية المالية وكشف البيانات المالية. فجهات إقراض رأس المال بحاجة إلى معلومات مالية موثوق بها وشفافة وقابلة للمقارنة. ويتعين على البلدان النامية أن تؤدي دوراً أنشط في وضع القواعد لإدارة الشركات وكشوفاتها المالية، فلا تؤدي زيادة الشفافية إلا إلى زيادة ثقة المستثمر وتقديم الاستثمار والائتمان للمشاريع الكبيرة والصغيرة على السواء.

٨٦- ويتطلب نمو وبقاء المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة اعتماد سياسات وبرامج على المستويين الوطني والدولي تمكنها من المنافسة في الداخل والخارج على السواء. وعلى المستوى الوطني، يتطلب الأمر هياكل جديدة للدعم، بما في ذلك برامج التدريب على تنظيم المشاريع والابتكار في بناء

القدرات والقدرة على الامتثال لمعايير جديدة يتم تحديدها في إطار المفاوضات الدولية ومعلومات عن الفرص في الأسواق. كما يتطلب الأمر وضع استراتيجيات جديدة للتكامل بين الاستثمار، والشركات عبر الوطنية والمشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم. وبإمكان المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير عديدة لزيادة فرص وصول المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم إلى الأسواق، والتمويل، والمهارات التجارية والتكنولوجيا. وينبغي للمفاوضات المقبلة في إطار منظمة التجارة العالمية أن تراعي أثرها المحتمل على تطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم. وينبغي وضع صياغة معايير دولية جديدة لنوعية المنتجات وللبيئة تشارك في صياغتها البلدان النامية. وللمؤسسات المالية الدولية استعراض سياساتها وبرامجها لتقديم التمويل إلى المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم. وأخيراً، يتعين عليها أن تزيد من الشفافية المالية وكشف البيانات المالية على المستوى العالمي من خلال تعزيز المعايير الدولية للمحاسبة ومراجعة الحسابات، وكذلك تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في تنفيذها لهذه المعايير.

نقل التكنولوجيا

٨٧- إن الفجوة التكنولوجية التي تفصل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية واسعة وفي تزايد إلى درجة ملحوظة نتيجة فشل الآليات السوقية وغير السوقية القائمة التي يفترض أن تفضي إلى نقل التكنولوجيا. والتدفقات التكنولوجية عادة ما تكون مرتبطة بالاستثمار في الصناعات المتقدمة تكنولوجياً، كما إن كلاً من الاستثمار والتكنولوجيا تجذبهما مناطق أو بلدان قليلة. وأما تدفقات التكنولوجيا التي لا تنجم عن تدفقات الاستثمارات، مثل شراء الآلات والمعدات، فتتعرض للقيود المفروضة على الواردات في العديد من البلدان بسبب الديون والإيرادات السلعية غير المستقرة.

٨٨- وبظهور تكنولوجيات جديدة، يمكن تقسيم الأنشطة الإنتاجية إلى قطاعات وتوزيعها على العالم في مواقع مختلفة، وبالتالي تكون الفرص الممكنة للمشاركة في الإنتاج والتجارة على المستوى الدولي متاحة لعدد أكبر من البلدان. لكن هذه الفرص ليست متاحة بسهولة لجميع البلدان. فالبلدان التي تملك إمكانات تكنولوجية واسعة النطاق هي وحدها التي تكون قادرة على استضافة أنشطة متخصصة في مختلف قطاعات إنتاج السلع والخدمات. والأصول التكنولوجية المنشأة، تحدد الميزة النسبية في اقتصاد اليوم العالمي الذي يستند إلى المعارف، أكثر من استناده إلى العامل التقليدي المتمثل بالموارد المتاحة.

٨٩- ومن حيث المبدأ، فإن الهوة التكنولوجية التي تفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يمكن سدها، لأنه يمكن نقل التكنولوجيا من منتجيها إلى مستخدميها من خلال الأسواق وغيرها من الآليات. حتى أن التخلف التكنولوجي كان، في إحدى المراحل، يعتبر عاملاً إيجابياً، لأنه كان بإمكان البلدان النامية أن تحقق نمواً سريعاً بتطبيق استراتيجيات اللحاق بالركب وتجاوز جبهة البلدان الأبطأ نمواً. ومع ذلك فلم يحدث ذلك على نطاق واسع.

٩٠- وستؤدي التكنولوجيات الحديثة مثل تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية إلى إحداث ثورة في طريقة سير الأعمال التجارية وبإمكانها أيضاً الحد من بقاء ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن جهة أخرى،

فإن التكنولوجيات الأخرى مثل التكنولوجيات السليمة بيئياً والتكنولوجيا الإحيائية وتطوير مواد جديدة تقدم فرصاً للبلدان النامية شريطة أن تكون لدى هذه البلدان المهارات والقدرة على الاستيعابية والتمويل لاعتماد هذه التكنولوجيات وتكييفها.

٩١- ولذلك فإن التطور التكنولوجي هام لإدماج البلدان النامية ومشاركتها في النظام التجاري الدولي. ويمكن تيسير هذا التطور من خلال الإجراءات المحلية والدولية، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية، وتعزيز السياسة العامة والأطر القانونية وبيئة المنافسة، وإنشاء معاهد وهياكل أساسية للعلم والتكنولوجيا، وتشجيع خدمات دعم الأعمال التجارية، واتخاذ تدابير داخلية لتشجيع نقل التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئياً بشروط ميسرة وتفضيلية إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

٩٢- ولا تقتصر المعارف التكنولوجية على المعارف التي تستند إليها المنتجات أو العمليات أو الخدمات، بل أيضاً المعارف التي تتعلق بالتنظيم الضروري لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات. إذ إن نقل التكنولوجيا لا يتجسد فحسب في الآلات والمعدات وحقوق الملكية الفكرية والمهارات الإدارية، بل أيضاً في سبل أخرى مثل التدريب وتوفير المعلومات. وينبغي لعملية النقل أن تركز على نقل القدرات ذات القيمة الإنمائية الأكبر من مجرد تركيزها على نقل المعدات التكنولوجية.

٩٣- وهناك حاجة إلى تبادل لأفضل الممارسات وتوفير المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان التي تسعى إلى تحسين قدراتها التكنولوجية. كما أن هناك حاجة إلى توفير الخدمات الاستشارية إلى البلدان، بل وحتى إلى الشركات، لمساعدتها في توضيح طلبات الحصول على تكنولوجيا محددة، وحيازة هذه التكنولوجيا عن معرفة واستخدامها بفعالية. وما زالت إحدى العقبات التي تعترض سبيل نقل التكنولوجيا بصورة فعالة تتمثل في ضعف المركز التفاوضي والقدرة التمويلية للأطراف المستفيدة.

٩٤- ومن شأن إنشاء مرافق لنقل التكنولوجيا أن يساعد البلدان النامية في تقييم احتياجاتها التكنولوجية، وتحديد موردي التكنولوجيا وإبرام صفقات وشراكات تكنولوجية مفيدة للطرفين في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الإحيائية والتكنولوجيات السليمة بيئياً.

٩٥- وقد تم التسليم في محافل عديدة بأهمية نقل التكنولوجيا، ولا سيما في البلدان النامية. وتشير اتفاقات منظمة التجارة العالمية إلى الوصول إلى التكنولوجيا وبناء القدرات التكنولوجية. فمثلاً، يدعو الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة البلدان المتقدمة النمو إلى توفير الحوافز لمشاريعها ومؤسساتها لأغراض تعزيز وتشجيع نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً. وهناك حاجة إلى وضع هذه الأحكام في صيغة عملية في مجال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في البلدان النامية وبحث آثارها.

٩٦- وبالمثل، يتطلب الأمر اتخاذ تدابير لمنع حائزي الحقوق التكنولوجية من سوء استخدام هذه الحقوق أو اللجوء إلى ممارسات تعترض سبيل نقل ونشر التكنولوجيا. والتحكم بمثل هذه الممارسات هو أمر شائع جداً في البلدان المتقدمة النمو، لكن العديد من البلدان النامية تفتقر لتدابير تشريعية في هذا المجال.

خدمات دعم التجارة

٩٧- إلى جانب الحصول على الدراية التكنولوجية اللازمة، فإن قدرة البلدان النامية على الاستفادة من مشاركتها في نظام اقتصادي عالمي يتزايد تعقيداً، ستعتمد أيضاً على قدرة مشاريعها على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية على السواء. ولهذا الغرض، فإن وجود خدمات مناسبة لدعم التجارة مثل تيسير التجارة، والنقل، والجمارك، والأعمال المصرفية، والتأمين، وتنمية الموارد البشرية والمعلومات التجارية هو شرط ضروري إن لم يكن كافياً.

٩٨- وتتطلب استراتيجيات إنشاء خدمات أكثر كفاءة لدعم التجارة قلب الاتجاه الحالي إلى الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة مشاركة فعاليات القطاع الخاص. كما ينبغي أن تستفيد هذه الاستراتيجيات استفادة كاملة من انخفاض تكلفة جمع وتجهيز وبث المعلومات وتوفر المعلومات التكنولوجية على نطاق أوسع. وفي هذه الاستراتيجيات، التي تشكل جوهر مفهوم كفاءة التجارة، يجب أن يكون لتشجيع التجارة الإلكترونية في البلدان النامية مكاناً مركزياً.

٩٩- ومن خلال التحول الجذري في الأسعار النسبية لنقل عوامل الإنتاج عبر الحدود (ولا سيما العوامل التي تعتمد على كثافة المعلومات)، بدأت التجارة الإلكترونية تؤثر تأثيراً عميقاً وبأثر لا رجعة فيه على طبيعة ومبرر جزء كبير من التدفقات التجارية الدولية.

١٠٠- وأما قدرة البلدان النامية على الاستفادة من هذه التغييرات فيمكن أن تعترضها على نحو ملحوظ مجموعتان من العقبات هما: أولاً، الإدراك غير الكافي للأهمية النوعية لهذه التغييرات وأثرها المتوقع على أنشطة مشاريع هذه البلدان وقدرتها على المنافسة وإمكانية بقائها، في الأسواق الداخلية والدولية؛ وثانياً، غياب الهياكل الأساسية المناسبة في مجال المعلومات وغياب الربط على الصعيد الدولي، وقلة الموارد البشرية المناسبة وغياب البيئة القانونية والتنظيمية المناسبة. وما زالت المناقشات الدولية الجارية حول "الإطار العالمي للتجارة الالكترونية" تفتقر للبعد الإنمائي. وما لم يتم على وجه السرعة إدراج هذا البعد في المناقشات المعنية فيمكن أن تظل التجارة الإلكترونية تؤدي إلى توسيع لا إلى تضييق الهوة بين أهل اليسر وأهل العسر في مجتمع المعلومات العالمي الناشئ.

١٠١- ولئن كانت التحديات المشار إليها أعلاه تتعلق بفعاليات القطاع الرسمي للاقتصاد، فإن توليد خدمات تتسم بقدر أكثر كفاءة لدعم تشجيع القدرة على تنظيم المشاريع ينطوي على إمكانية هائلة بوصفه أداة لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي بين ملايين الأشخاص المشتركين في المشاريع الصغيرة والقطاعات غير الرسمية.

١٠٢- وإن عدم توفر قطاع نقل عامل، أو عدم الوصول إليه، يحدد درجة مشاركة البلدان في نظام التجارة العالمي وهو شرط أساسي للاستثمار الأجنبي المباشر. وأما الإجراءات التي لا تتسم بالكفاءة، أو تكاليف النقل الباهظة، أو عدم توفر حلقات الوصل فتؤدي إلى خلق عائق كبير يمنع الوصول إلى الأسواق الأجنبية. وعليه يتعين على أية محاولة لزيادة قدرة سلع التصدير على المنافسة في الأسواق الأجنبية أن تعالج كل من تكلفة ونوعية خدمات النقل البرية والبحرية المتوفرة أمام التجار في البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة.

١٠٣- وتؤثر الجمارك تأثيراً حاسماً على التنمية من خلال المهام الأربع الرئيسية التي تقوم بها: (١) فهي "نقطة الاتصال" المكانية بين الاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني؛ (٢) وهي تقوم بجمع الرسوم التي تمثل جزءاً كبيراً من إيرادات الحكومة في البلدان النامية؛ (٣) وهي ضرورية في مكافحة الاتجار في المنتجات غير المشروعة؛ (٤) وهي تقوم بتجميع الإحصاءات التجارية الحيوية بالنسبة لصنع السياسات. وبالانتشار السريع للتجارة الالكترونية، فإن عدم وجود إدارة جمركية حديثة وكفؤة يمكن أن يصبح بسرعة عقبة هامة أمام مشاركة البلدان في التجارة الدولية.

١٠٤- وإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي يقتضي أيضاً زيادة مشاركتها في نظم المدفوعات العالمية وإيلاء اهتمام خاص إلى تطوير القدرات الوطنية على تقديم الخدمات المالية المتعلقة بالتجارة. وغياب نظم المعلومات الائتمانية والمعارف المتعلقة بمنتجات ومؤسسات تمويل التجارة بواسطة الحاسوب (MODEM)، وكذلك وجود ثقافة غير ملائمة للائتمان، يمنع هذه البلدان من التكيف مع متطلبات النظم المالية المقبولة دولياً.

١٠٥- ويُقدر أن تتجاوز التجارة الإلكترونية في السنتين التاليتين للأونكتاد العاشر، نسبة ١٠ في المائة من إجمالي التجارة العالمية. ويُؤكد العديد من الدراسات التحليلية والإسقاطات أنه بإمكان البلدان النامية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تكون من بين أهم المستفيدين المحتملين من الفرص التي تولدها التجارة الالكترونية. ومع ذلك، فمن الممكن أن تظل منافع التجارة الإلكترونية بعيدة عن متناول العديد من البلدان النامية إذا لم يتم التصدي للعقبات التالية: (١) الوصول: يظل الربط بشبكة الإنترنت باهظ الثمن في معظم الأحيان بالنسبة للمستفيدين الصغار في البلدان النامية؛ (٢) الموارد البشرية: تظل من بين الأولويات مسألة توعية الحكومات والأوساط التجارية بأهمية التجارة الإلكترونية ونشر المهارات المتصلة بها (التقنية والإدارية)؛ (٣) المضمون: تعني القدرة (لا سيما قدرة المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم) على الاستفادة من التجارة الإلكترونية التعجيل في إنتاج المكونات المحلية؛ (٤) الأطر القانونية والتنظيمية: يتطلب الأمر النظر في مسائل مثل إصدار الشهادات، والتصديق، وحماية الملكية الفكرية، والترميز، بمشاركة البلدان النامية في المناقشات والمفاوضات المتصلة بالموضوع؛ (٥) الأبعاد المالية والضريبية: ستتأثر آليات ضمان المدفوعات وتقنيات تمويل التجارة تأثراً جذرياً بتوسيع نطاق التجارة الالكترونية؛ كما ينبغي مراعاة أثر المدفوعات الإلكترونية على إصدار النقد؛ وما زالت الآثار المترتبة على مختلف سيناريوهات الضرائب المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في البلدان النامية غير واضحة وتتطلب مزيداً من البحث؛ (٦) الأمن والإدارة: ينبغي تحسين تحديد أدوار الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص على التوالي في تحديد بعض

أسس التجارة الإلكترونية (من ذلك مثلاً الأسماء الكبرى، والعلامات التجارية، ومراقبة وضبط المكونات على شبكة الإنترنت).

١٠٦- وغالباً ما تتضمن خبرة البلدان التي نجحت في هذا المجال، تعبئة فعالة للمجتمع المدني لبلوغ أهداف الاقتصاد الذي يستند إلى المعارف: فقد أسهمت الحكومات والمشاريع والمجتمعات المحلية في مختلف أنواع "الفرق العاملة الوطنية". وهذه خبرة يمكن أن تقتسمها هذه البلدان مع الأقل منها نمواً من خلال المبادلات والمناقشات بين مختلف قطاعات المجتمع المدني. كما سيكون من الضروري توفر الدعم الدولي. وسيكون للجهود المبذولة لتعزيز القدرات على التفاوض في إطار منظمة التجارة العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وغيرها من المحافل المعنية دور هام. وسينطوي ذلك على بذل جهود في كل من مجالي المعلومات والتدريب وفي مجال بناء القدرات المادية (توفير الربط، في المناطق الريفية ولا سيما في أقل البلدان نمواً). وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء أولوية إلى التبادل المباشر للخبرات بين المؤسسات والمشاريع التي تتعاطى التجارة الالكترونية.

١٠٧- ولتمكين متعهدي النقل في البلدان النامية من تحقيق نجاح اقتصادي في بيئة سوقية محررة، من الضروري تطبيق سياسات تستهدف بناء القدرات وإزالة العقبات من أمام متعهدي النقل الوطنيين. وترتبط هذه السياسات ارتباطاً جوهرياً بعمليات التحرير. وفي الوقت نفسه، من الهام أن يستفيد متعهدو النقل المحليون من وجود بيئة تنظيمية ومشجعة تمنحهم فرصة معقولة للنجاح. وينبغي عدم الخلط بين هذا النهج والدعوة إلى اتخاذ تدابير تقييدية أو تمييزية من شأنها أن تعترض سبيل حرية اختيار مستخدم خدمات النقل واللوجستيك. بيد أن ذلك يتطلب قدراً من تبسيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية، مثل شروط تسجيل السفن وفرض الضرائب، وما إلى ذلك. وقد تم في محافل عديدة توضيح مدى تأثير إجراءات التجارة والنقل القديمة في منع البلدان النامية والاقتصادات الناشئة من المنافسة على قدر المساواة مع البلدان المتقدمة النمو. ويتعين على المجتمع الدولي أن يساعد حكومات البلدان النامية في تبسيط هذه الإجراءات وفي الوقت نفسه ضمان أن تساعد الإجراءات المبسطة للتجارة والنقل مشاريع البلدان النامية في تحسين مشاركتها في التجارة العالمية.

١٠٨- ويُواجه العديد من مؤسسات التمويل الصغيرة في البلدان النامية، رغم سجل منجزاتها الايجابي، قيوداً في الوصول إلى مصادر رأس المال. وهناك حاجة لإيجاد آليات مالية بديلة لزيادة وصول مؤسسات التمويل الصغيرة إلى أسواق راس المال الوطنية والدولية، مثل صناديق الاستثمار للبنوك الصغيرة. كما ينبغي تعزيز التأمين الملائم وغيره من الخدمات المالية الموجهة تحديداً إلى خدمة طلبات منظمي المشاريع الصغيرة والقطاع غير الرسمي في البلدان النامية. ويجب أن تعمل الحكومات والمجتمعات المدنية على إيجاد بيئة تمكينية تتيح التآزر بين عمليتي تحقيق الأرباح والتنمية.

تنمية الموارد البشرية

١٠٩- إن المشاريع في البلدان النامية تتأثر بنقص إجمالي في المهارات والمعارف والقدرات، مما يحول دون تنمية قدرتها على الابتكار والتكيف مع التكنولوجيا المتغيرة، والمتطلبات القانونية والممارسات التجارية في اضطلاعها بالتجارة الخارجية. كما أنها تواجه مشكلات في الأخذ بتحسين العمل وتطبيق الممارسات الإدارية اللازمة لتعزيز القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. ولئن كانت هذه الآثار تطال جميع العمليات الاقتصادية، فإنها أثار تقييدية إلى حد بعيد في ما يتعلق بخدمات دعم التجارة التي يعتمد عليها توسيع نطاق التجارة الخارجية وتنويعها.

١١٠- ويجب أن تتكيف عمليات الإنتاج والخدمات مع الظروف المتغيرة: فبتقدم التكنولوجيا، يزداد دعم التنظيم وتتغير الممارسات التجارية، وكل منهما يتيح فرصاً ويفرض قيوداً جديدة. ويتعين تكييف القدرات والممارسات الشخصية وفقاً لذلك، ويجب إيلاء مزيد من الاهتمام بتنمية الموارد البشرية. غير أنه إضافة إلى سدّ هذه الحاجة الواضحة، ستحدث بصورة متنامية زيادات أخرى في الكفاءة والابتكار الجذري جراء المساعي البشرية وستكون مصدراً رئيسياً للنمو في المستقبل، ولذلك يجب أن تصبح تنمية الموارد البشرية مسألة رئيسية في السياسة العامة.

ثانياً – مشاركة الأونكتاد

١١١- يتطلب التوزيع العادل لفوائد العولمة مواجهة تحديات معقدة تتعلق بالسياسة العامة وتنشأ، لا سيما على مستوى الاقتصاد الكلي العالمي، نتيجة تنامي ترابط مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، بما في ذلك على وجه الخصوص التجارة والتمويل والاستثمار، والمخاطر السلبية التي ينطوي عليها أحياناً هذا الترابط. والأونكتاد، الذي بذل منذ إنشائه كل ما في وسعه للتوصل إلى نهج يتسم بقدر أكبر من التكامل إزاء التنمية الاقتصادية، يحتل مكاناً بارزاً يؤهله لدرس هذه القضايا وإيجاد توافق آراء حول إعادة صياغة السياسات من وجهة نظر التنمية في عالم سائر في طريق العولمة. وللأونكتاد دور رئيسي يؤديه في مساعدة البلدان النامية على رسم سياسة للاندماج في الاقتصاد العالمي تدار بحذر وتنفذ على مراحل، مع مراعاة القضايا الجديدة العديدة التي تواجه صانعي السياسات، وتكييف عملية الاندماج هذه مع مستوى التنمية الاقتصادية لكل بلد ومؤسساته.

ألف – العولمة والترابط والتنمية

١١٢- ينبغي للأونكتاد أن يواصل، على المستوى الحكومي الدولي، في توفير محفل لتبادل الآراء والاحتمالات المرتقبة بشأن تطور العولمة وإدراتها وبشأن ترابط التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار لما لذلك من آثار على احتمالات نمو وتنمية البلدان النامية. والغرض من هذا العمل هو المساعدة في وضع سياسات واستراتيجيات على المستويين الوطني والدولي. وفيما يتعلق بالمسائل المالية والنقدية، فإن مناقشة هذه المسائل في إطار الأونكتاد تضيف قيمة لها تتمثل في إدخال منظور إنمائي. وينبغي أن يتضمن التقييم الواسع النطاق للمسائل ولاتجاهات السياسة تحليلاً للأزمات المالية وآثارها على التنمية واصلاح الهيكل المالي الدولي. ويتعين على الأونكتاد أن يسهم في مناقشة المسائل المتعلقة بتعزيز واصلاح الهيكل المالي الدولي من خلال المواصلة في تقديم تحليل من وجهة نظر التنمية يمت بصلة إلى الموضوع. وينبغي أن يتم التركيز على التمويل من أجل التنمية على نحو يتمشى والجهود الرامية إلى تحقيق استقرار مالي أكبر.

١١٣- وينبغي للأونكتاد، في عمله المتعلق بالعولمة والتنمية، أن يستمر في رصد تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً وأن يسهم في التنفيذ الفعال لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا، وبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول النامية الجزرية الصغيرة.

١١٤- وينبغي أن يركز برنامج عمل أمانة الأونكتاد في مجال العولمة والترابط والتنمية على تحليل الترابط، مع التأكيد على أثر موازين الاقتصاد الكلي والتطورات والسياسات العالمية على الاحتمالات المرتقبة للتنمية في البلدان النامية، إذ إن الهدف هو صياغة حلول ملائمة على مستوى السياسات العامة. وينبغي تناول المسائل المتعلقة بالنقد والتمويل الدوليين كجزء من تحليل الاتجاهات العالمية؛ وينبغي الاستفادة بشكل كامل من العمل الفني الذي يضطلع به في هذا المجال صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التسويات الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية وغيرها من المؤسسات المتخصصة. وينبغي أن يسهم الأونكتاد اسهاماً كاملاً في جميع الأنشطة المتعلقة بتحقيق الاتساق في

رسم السياسات الاقتصادية العالمية، لا سيما تقديم الدعم إلى الأنشطة المتصلة بالترابط بين التجـــارة والاســتثمار والتمويل وأثر هذا الترابط على التنمية.

١١٥- وينبغي أن يغطي العمل المحدد المساعدة الإنمائية الرسمية، والديون واستثمارات حافظة الأوراق الماليـــة. ويمكن لأمانة الأونكتاد أن تسهم في هذه المجالات من خلال عملها التحليلي ومساعدتها التقنية وتعاونها مع القطـــاع الخاص للتوصل إلى حوار أفضل لحشد موارد ثابتة من التدفقات المالية إلى البلدان النامية. وينبغي للأونكتاد:

- أن يحلل الاتجاهات والوفاء بالالتزامات وخيارات السياسة العامة في مجال حشد الموارد الخارجية، مركزاً بوجه الخصوص على المساعدة الإنمائية الرسمية، مع إجراء مناقشات منتظمة في إطـــار مجلس التجارة والتنمية؛

- أن يحلل مشكلات ديون جميع البلدان النامية بهدف تحديد حلول فعالة ومنصفة وموجهة نحو التنمية ومستديمة، لكي يتم مناقشتها في مجلس التجارة والتنمية أو الجمعية العامة أو غيرهما من المحافل الدولية؛

- أن يولي انتباهاً خاصاً إلى استكشاف نُهج أكثر ابتكاراً للتخفيف من عبء الديون الذي تواجهه أقل البلدان نمواً. وينبغي، استناداً إلى المناخ المؤاتي الذي أوجدته بالفعل المبادرات الأخيرة المتعلقـــة بالديون، إطلاق مبادرة واسعة وشاملة "للتخفيف من عبء الديون لدعم القدرات الإنتاجية"، يمكـــن بموجبها استخدام الأموال المفرج عنها بسبب الإعفاء من سداد الديون على هـــذا النحـــو لتمويـــل الاستثمارات في القدرات الإنتاجية والهياكل الأساسية؛

- أن يُعالج المشكلات المحددة المتعلقة بعبء الديون المتراكمة على البلدان ذات الدخل المنخفض، بما في ذلك مسألة تعزيز قدرتها على جذب الاستثمار الخاص؛

- أن يجري، فيما يتعلق بمشكلات ديون البلدان ذات الدخل المتوسط، تحليلاً لتكاليف وفوائد الخيارات البديلة من أجل حل مشكلة الإجراء الجماعي الذي يتخذه الدائنون الخاصون وتيسير إعادة هيكلـــة الديون وصياغة اقتراحات ملموسة بشأن كيفية جعل التزامات خدمة الديون تتمشى مع القدرة على خدمة الديون؛

- أن يقوم، في إطار تحليله الموجه نحو السياسة العامة لجميع أشكال الاستثمار الأجنبـــي، بـــإجراء تحليل بوجه خاص لمسألة استثمار حافظة الأوراق المالية الأجنبية ومساهمته في التنمية، وكذلـــك تفاعلاته مع تعبئة الموارد المحلية مع غيرها من أشكال الاستثمار الدولي مثل الاستثمار الأجنبـــي المباشر، ودوره في توليد الاستدامة المالية، وما يترتب على ذلك من آثار في السياسة العامة؛

- أن يقدم المساعدة التقنية في إدارة الديون، من خلال برنامجه المتعلق بنظام إدارة الديون والتحليل المالي، وأن يعزز روابط هذا الأخير بعمل البنك الدولي، ولا سيما من خلال الوحدة المالية المعنية بإمكانية تحمل الديون والتابعة للبنك الدولي، مما يسمح للأونكتاد بالتدخل في طائفة أوسع من أنشطة إدارة الديون؛

- أن يضطلع، بالتعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى، ببرامج للتعاون التقني تتعلق بتنمية أسواق رأس المال وبإجراءات محددة أخرى لتعزيز البنية الأساسية المحلية، بهدف مساعدة البلدان النامية على حشد موارد ثابتة للتمويل؛

- أن يقوم، بالتعاون مع القطاع الخاص، باستكشاف جدوى آليات التمويل الابتكارية، بما في ذلك صناديق رأس المال الاستثماري وغيرها من صناديق الاستثمار التي تستهدف البلدان ذات الدخل المنخض، وكذلك الأشكال الابتكارية لتمويل مشاريع البيئة.

١١٦- وينبغي للأونكتاد كذلك أن يقدم المساعدة إلى البلدان النامية لكي تقوم بصورة جماعية بصياغة وإبداء استراتيجيات إنمائية براغماتية بشكل أكبر تتضمن بعض أدوات السياسة العامة، التي زال استخدامها المستقل تقريباً خلال العقد الماضي أو نحو ذلك. وينطوي ذلك على القدرة على القيام بالتدخل المناسب في الداخل عند الحاجة لمنع فشل الأسواق وإدارة ذلك الفشل على نحو أفضل عند ظهوره. وفي إطار هذه الاستراتيجيات، ينبغي معالجة الادماج في الاقتصاد العالمي كوسيلة للتنمية لا كهدف بحد ذاته. وينبغي النظر إلى الروابط الخارجية على أنها مكملة للقوى المحلية للنمو من خلال تراكم رأس المال وبناء القدرة التكنولوجية، لا كبديل لها. وتدل التجربة على أن الاندماج الاقتصادي في الاقتصاد العالمي الذي يتم بصورة متأنية إدارته وتطبيقه على مراحل، هو مفتاح النجاح. وينبغي أن يوفر الأونكتاد محفلاً لتبادل الخبرات الإنمائية فيما بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وينبغي له أن يواصل القيام بعمل مقارن للاستراتيجيات الإنمائية بهدف تحديد النُهج الناجحة وخيارات السياسة العامة وبناء توافق الآراء حول هذه الخيارات. وينبغي لمثل هذا العمل أن يتضمن استراتيجيات للاندماج في الاقتصاد العالمي واستراتيجيات لتخفيف حدة الفقر وتمكين المرأة.

باء - الاستثمار، والمشاريع والتكنولوجيا

١١٧- نظراً للزيادة السريعة في تدفقات الاستثمار على المستوى العالمي وظهورها كقوة من القوى الدافعة في الاقتصاد العالمي، ينبغي للأونكتاد أن يستمر في توسيع ميزته النسبية بصورة كبيرة في معالجة مسائل الاستثمار الدولي، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، ومسألتي التكنولوجيا وتنمية المشاريع. وينبغي له أن يستهدف تحسين فهم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لخيارات السياسة العامة في هذه المجالات؛ تعزيز القدرات الوطنية لتلك البلدان على صياغة وتنفيذ سياسات وتدابير وبرامج عمل في هذه المجالات؛ وتشجيع فهم تلك

البلدان للمسال الناشئة، بما في ذلك دور الترتيبات الدولية، بهدف تعزيز قدراتها على المشاركة في المناقشات والمفاوضات. وينبغي على وجه الخصوص مراعاة الحاجة إلى تشجيع التعاون فيما بين البلدان النامية.

'١' تحسين فهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر، وبناء القدرة التكنولوجية واضفاء الطابع الدولي على المشاريع

١١٨- في مجال الاستثمار، ينبغي للأونكتاد:

- أن يجري بحثاً موجهاً نحو السياسة العامة عن مسائل الاستثمار المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك تفاعل الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الداخلي والترابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة. وينبغي له أن يجري، بوجه الخصوص، بحثاً عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع، وإنشاء المشاريع على المستوى المحلي وتنمية القدرة على العرض بوجه عام؛ ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعبئة الموارد وتنمية الهياكل الأساسية والمحافظة على استدامة البيئة، وبناء القدرة على التصدير وتنمية الموارد البشرية، دون أن تغيب عن الأذهان أهمية الروابط والتفاعلات بين الشركات الأجنبية والمحلية (بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم)؛ والمسائل المتعلقة بمسؤولية الشركات؛

- أن يجري بحثاً موجهاً نحو السياسة العامة عن مسائل تتعلق بجذب الاستثمار الدولي والاستفادة منه، بما في ذلك العوامل التي تحدِّد الاستثمار الأجنبي المباشر؛ والأطر التنظيمية وأطر السياسة العامة وأفضل الممارسات المتعلقة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك قطاعات الهياكل الأساسية؛ وسياسات الحكومة الرامية إلى تحقيق أكبر قدر من الأثر الإيجابي وأدنى قدر من الأثر السلبي الممكن المترتب على الاستثمار الدولي؛ والاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير.

- أن يبحث استخدام الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتضمن قدراً كبيراً من التكنولوجيا والقدرة على التصدير وتشجيع الروابط في السوق المضيف. ويتطلب دور معاهدات الازدواج الضريبي في تعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر مزيداً من البحث.

١١٩- وفي مجال التكنولوجيا، ينبغي أن يستهدف العمل التحليلي للأونكتاد استخلاص الدروس من التجارب المتعلقة بنقل التكنولوجيا ونشرها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من القنوات بغية وضع أدوات للسياسة العامة لنقل التكنولوجيا. كما ينبغي له أن يسعى إلى استكشاف الطرق التي يمكن بواسطتها تعزيز البيئة المواتية لنقل

المعارف ونشرها، فضلاً عن مختلف طرق وآليات النقل والنشر، بما في ذلك الطرق والوسائل المحددة التي تيسر الوصول، بشروط مؤاتية، إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً وما يقابلها من دراية.

١٢٠- وينبغي للأونكتاد أن يحلل ما يترتب على الاتفاقات الدولية القائمة، بما في ذلك جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، واتفاق الاعانات، والاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، واتفاقية التنوع البيولوجي، من أثر على نقل التكنولوجيا. كما ينبغي النظر في موضوعات مختارة تتعلق بحقوق الملكية الفكرية، لا سيما آثار الحماية القانونية المترتبة على نتائج بحوث تكنولوجيا البيئة والموارد البيولوجية، بما في ذلك دراسة التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة والتغذية.

١٢١- وينبغي للأونكتاد أن يحدِّد التدابير التي يمكن أن تتخذها البلدان الأصلية والتي تشجع نقل التكنولوجيا بمختلف أشكالها إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما في ذلك التدابير التي تشجع على بناء قاعدة تكنولوجية سليمة وقابلة للبقاء (على النحو المشار إليه في المادتين ٦٦ و٦٧ من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة) وتحسين استخدام البلدان النامية للمجالات القائمة في إطار اتفاقي تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتي تشجع مثل عمليات النقل هذه.

١٢٢- وفي مجال تنمية المشاريع المتصل بالموضوع، ينبغي للأونكتاد أن يقوم بتجميع وتنسيق وتحليل البيانات ومساعدة البلدان على تحديد أي تضارب بين التزامات منظمة التجارة العالمية والسياسات الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية على الوفاء بالمعايير الدولية والمشاركة في وضعها؛ وتحديد المسائل المتعلقة بالسياسة العامة، من خلال الوصول إلى تكنولوجيات جديدة والاستفادة منها، مثل تكنولوجيات المعلومات، والتجارة الالكترونية، والتكنولوجيات السليمة بيئياً، والتكنولوجيا الأحيائية، ووضع برامج تتعلق بالربط الشبكي والشراكة والتدريب لتعزيز هذه الغايات، واستكشاف الروابط بين الشركات عبر الوطنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتحديد آليات جديدة أو محسنة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتعزيز قدرة ومشاركة المرأة في تشغيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما يسهم في التخفيف من حدة الفقر.

١٢٣- وينبغي للأونكتاد أن يجري بحثاً موجهاً نحو السياسة العامة بشأن الآثار المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر وبناء القدرات التكنولوجية وإضفاء الطابع الدولي على المشاريع بحيث تتمكن من المنافسة وتصبح قادرة عليها. وينبغي أن يدرس الأونكتاد على وجه الخصوص آثار تطورات مثل التعاون فيما بين الشركات في مجالي البحث والتنمية (مثال ذلك، التحالف الاستراتيجي) وبعض الممارسات التقييدية في صفقات نقل التكنولوجيا، على قدرة البلدان النامية على المنافسة وبناء القدرة على المنافسة. وفي هذا السياق، ينبغي أن يقوم الأونكتاد بوضع مبادئ توجيهية تتعلق بتدابير منح تراخيص نقل التكنولوجيا في ضوء الاتفاقات التجارية الدولية.

١٢٤- وينبغي للأونكتاد أن يسهم أيضاً في تحقيق مزيد من الشفافية والكشف المالي من خلال وضع واستخدام معايير للمحاسبة ومراجعة الحسابات معترف بها دولياً وتحسين التنظيم والإدارة في الشركات الأكبر. وينبغي أن يضع الأونكتاد برامج للتعاون التقني ملائمة في هذا المجال.

'٢' تعزيز القدرة الوطنية للبلدان النامية على صياغة وتنفيذ سياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، وعلى تعزيز القدرات التكنولوجية ودعم تنمية المشاريع

١٢٥- وفي مجال الاستثمار، يتعين على الأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في جذب تدفقات الاستثمار، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستفادة القصوى من صافي فوائده، من خلال مساعدتها على صياغة وتنفيذ سياسات ووضع أطر تنظيمية مناسبة، مع التركيز بوجه خاص على الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير. وبإمكان عمليات استعراض سياسة الاستثمار أن تؤدي دوراً خاصاً في هذا الصدد. وينبغي للأونكتاد أن يساعد وكالات تشجيع الاستثمار على جذب الاستثمار، إما بوجه عام أو بصورة مستهدفة، مع مراعاة الأهمية المتزايدة للشركات غير التقليدية والصناعات والبلدان الأصلية في الاستثمار الدولي، وكذلك في تطوير قدراتها في تطوير مجال التنمية التقنية وتنمية الموارد البشرية. وينبغي تشجيع تبادل الخبرات بين وكالات تشجيع الاستثمار من خلال الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار. كما ينبغي للأونكتاد أن يسهم في تشجيع الاستثمار في البلدان النامية. وينبغي له أن يقوم بإعداد برامج خاصة لمساعدة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، وذلك على سبيل المثال من خلال متابعة برنامج ربط أفريقيا ببقية العالم والشروع بإعداد كتيبات لأقل البلدان نموا تتعلق بالاستثمار وبناء القدرات. كما ينبغي للأونكتاد أن يضع مقترحات بشأن التدابير التي يمكن أن تتخذها البلدان الأصلية والتي يمكن أخذها في الاعتبار في برامج لدعم جهود البلدان النامية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه.

١٢٦- وفي مجال القدرات التكنولوجية وتنمية المشاريع، ينبغي للأونكتاد أن يقدم مزيداً من المساعدة إلى البلدان لاستحداث نهج متكامل للاستثمار، وتنمية التكنولوجيا والمشاريع، وتعزيز القدرة الابتكارية للمشاريع من خلال تنفيذ استعراضات للسياسة الوطنية، عند الطلب؛ كما ينبغي له من خلال التدريب وغيره من أنشطة التعاون التقني، أن يساعدها في تنمية الموارد البشرية اللازمة لصياغة وتنفيذ سياسات متكاملة على المستوى الوطني للاستثمار والتكنولوجيا وإضفاء الطابع الدولي على المشاريع. وينبغي للأونكتاد أن يسهم بوجه الخصوص في تدريب الأطراف المتفاوضة في اتفاقات التكنولوجيا واستخدام تكنولوجيا المعلومات (المعلومات المتعلقة ببراءات الاختراع) وتدفقات المعلومات فيما بين منظمات العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك من خلال الرابطة العالمية لمنظمات البحث الصناعي والتكنولوجي.

١٢٧- وينبغي للأونكتاد أن يتوسع ويتعمق في برنامج إنشاء المشاريع للقرن ٢١ لتعزيز القدرات في مجال إنشاء المشاريع وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الابتكارية وذات القدرة على المنافسة، وأن يساعد في ايجاد حلول لمشكلات الوصول إلى الأسواق والمهارات في إدارة الأعمال والتمويل والتكنولوجيا.

'٣' تحسين فهم المسائل الناشئة، بما في ذلك دور التدابير الدولية، لغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، وتعزيز القدرة التكنولوجية وتشجيع تنمية المشاريع في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة.

١٢٨- وفي مجال الاستثمار، يتعين على الأونكتاد أن يقدم المساعدة لتعزيز فهم العلاقة بين التجارة والاستثمار وكذلك دور ترتيبات الاستثمار الدولية في عملية التنمية وكيفية مساهمة هذه الرتيبات في التنمية، بما في ذلك من خلال تيسير تنمية التكنولوجيا والمشاريع. وتتضمن مجالات الاهتمام معاهدات ثنائية للاستثمار تشمل البلدان النامية، وإدراج المسائل المتعلقة بالاستثمار في الاتفاقات الإقليمية، والبعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية.

١٢٩- وبغية إثراء المناقشات الدولية بخبرات ملموسة للبلدان والأقاليم، وتعزيز تقاسم ونشر الممارسات الدولية فيما بين صانعي السياسات على المستوى الوطني، ينبغي للأونكتاد أن يشجع إجراء حوار لسياسة عامة وتبادل للآراء بشأن بيئة الاستثمار من خلال علميات لاستعراض سياسة الاستثمار تتم بناء على طلب البلدان المهتمة.

١٣٠- وفي مجال نقل التكنولوجيا، ينبغي للأونكتاد أن يبحث مسألة صياغة مبادئ توجيهية/أفضل الممارسات للوصول إلى التكنولوجيا.

١٣١- وفي مجال تنمية المشاريع، قد تكون هناك حاجة متزايدة إلى توافق في الآراء على المستوى الدولي في مجالات تتعلق بالمشاريع وتتجاوز الحدود نتيجة إضفاء الطابع الدولي على الشركات. وقد يتطلب ذلك إجراء مناقشات عن الحاجة إلى اتساق نُهج السياسة العامة بشأن مسائل محددة خاصة بالمشاريع.

جيم - التجارة الدولية

١٣٢- ينبغي أن يظل الهدف الرئيسي للأونكتاد في مجال التجارة الدولية يتمثل في مساعدة البلدان النامية على الاندماج بصورة أكمل في النظام التجاري الدولي وعلى الاستفادة منه. وينبغي أن يركز عمل الأونكتاد على تحليل السياسة العامة وبناء توافق الآراء لتحديد معالم أبعاد التنمية لنظام التجارة المتعدد الأطراف تحديدا يتسم بقدر أكبر من الوضوح ويتمشى مع المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجديدة. وينبغي أن يكون للأونكتاد هدف آخر هو دعم بناء القدرات في البلدان النامية لتمكينها بصورة تدريجية من أن تصبح طرفاً له دور فعال في نظام التجارة المتعدد الأطراف من خلال جني فوائد كاملة من تحرير التجارة، والتمتع بحقوقها المتعددة الأطراف والامتثال لالتزاماتها المتعددة الأطراف. كما يتعين على الأونكتاد أن يحدد، استنادا إلى البحوث والأدلة التجريبية وتقييم أثر التنمية، ما يترتب على القواعد التجارية المتعددة الأطراف القائمة والناشئة من آثار على الاحتمالات المرتقبة لتنمية البلدان النامية.

١٣٣- وينبغي توجيه عناصر هامة من عمل الأونكتاد نحو دعم توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي في مجال التجارة من خلال تيسير وضع جدول أعمال إيجابي للبلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة لمنظمة التجارة العالمية. ويتضمن ذلك تحديد ماهية أدوات سياسة التجارة الدولية الأكثر دعماً للجهود الإنمائية في عالم آخذ في العولمة. كما ينبغي للأونكتاد أن يحدد القيود التي تواجهها البلدان النامية في الاستفادة بصورة عادلة من نظام التجارة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعوائق الهيكلية والضعف المالي، وكذلك تلك المترتبة على الاختلال في التوازن بين الحقوق والالتزامات. وينبغي تحديد السبل والوسائل لمعالجة أوجه الاختلال هذه. كما ينبغي إجراء مزيد من البحث في دور ترتيبات التعاون والتكامل الإقليمي وإمكاناتها الإنمائية وعلاقتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف.

'١' *الوصول إلى الأسواق*

١٣٤- ينبغي أن يتناول عمل الأونكتاد ما يلي:

- صون وزيادة تحسين مستوى وصول جميع المستفيدين إلى أسواق البلدان المتقدمة، بدون تعريفة جمركية أو بتعريفة جمركية مخفضة، من خلال مخططات نظام الأفضليات المعمم الوطنية؛

- إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية في قطاعات التصدير التي تهم البلدان النامية، مع التركيز على الزيادات القصوى في التعريفات الجمركية وتصاعدية التعريفات الجمركية؛

- قيام البلدان المتقدمة النمو بمنح جميع المنتجات التي يكون مصدرها أقل البلدان نمواً إعفاءً مكفولاً من الرسوم الجمركية، وقرن ذلك ببرنامج يضم مانحين متعددين ويهدف إلى تحسين قدراتها وإمكانياتها الإنتاجية والتصديرية؛

- تشديد الضوابط التنظيمية المتعلقة بمكافحة الإغراق وإجراءات الرسوم التعويضية.

'٢' *التجارة في الزراعة*

١٣٥- ينبغي للأونكتاد أن يركز جهوده على المجالات التالية:

- تحديد سبل ووسائل تحسين وصول الصادرات الزراعية من البلدان النامية إلى الأسواق، من خلال تحديد ودراسة: '١' نهج خفض التعريفة الجمركية، بهدف إيجاد حلول فعالة للمشاكل المتعلقة بالتعريفات الزراعية المرتفعة بوجه عام، والزيادات القصوى في التعريفات الجمركية وتصاعد التعريفات الجمركية، مع مراعاة أن تآكل المعاملة التفضيلية للوصول إلى الأسواق قد يكون له آثار

سلبية على بعض مصدري البلدان النامية؛ '٢' التدابير التي تحد من التدابير غير الجمركية (مثال ذلك الأسعار المرجعية) التي لا تزال قائمة في القطاع الزراعي وتؤثر على صادرات البلدان النامية؛ '٣' مبادئ توجيهية لتوسيع نطاق فرص الوصول إلى الأسواق توسيعا كبيرا من خلال الزيادة الكبيرة في أحجام التجارة بموجب حصص تعريفية لضمان تعزيز فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛ '٤' مبادئ توجيهية بشأن طرق إدارة معدلات الحصص التعريفية التي تمنع الممارسات التمييزية وتضمن فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛ '٥' تحسين استخدام تدابير الصحة البشرية والصحة النباتية على أساس علمي؛

- تحديد ودراسة وسائل وسبل إدماج الجوانب الإنمائية في التزامات الدعم المحلي للبلدان النامية، بحيث تعكس الجهود المبذولة لزيادة الإنتاجية والأمن الغذائي والحاجة إلى حماية المزارعين الصغار ومزارعي الكفاف.

- تحليل الأثر، الإيجابي والسلبي، المترتب على التخفيض الكبير في إعانات التصدير إلى البلدان النامية أو إلغائها، مع إيلاء اهتمام خاص إلى الاهتمامات الخاصة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية التي تعتبر مستورداً صافياً للأغذية وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة؛

'٣' ***التجارة في الخدمات***

١٣٦- ينبغي للأونكتاد أن يقدم المساعدة إلى البلدان النامية في تحديد ما يلي:

- القطاعات ذات الأولوية التي ينبغي فيها تحرير التجارة بصورة مبكرة؛

- أهم الحواجز التجارية التي تواجهها البلدان النامية في قطاعات الخدمات، لا سيما تلك التي تحد من قدرة البلدان النامية على تصدير خدماتها؛

- الظروف المسبقة، على المستوى المحلي، الضرورية للبلدان النامية لكي تستفيد من تحرير التجارة في قطاع الخدمات بوجه عام.

١٣٧- ومن شأن هذا التحليل أن يقدم مساعدة كبيرة إلى البلدان النامية في صياغة اقتراحات وطلبات سليمة في إطار المفاوضات التجارية المقبلة.

١٣٨- وفي مجال التجارة الإلكترونية، ينبغي أن يسهم الأونكتاد في فهم المقترحات المقدمة في مجال التجارة الإلكترونية على المستوى الدولي. وينبغي أن يستكمل العمل التحليلي بأنشطة لبناء القدرات تستهدف تعزيز قدرة البلدان النامية على الاستفادة من التجارة الإلكترونية والمشاركة بنشاط في المناقشات الدولية لهذا الموضوع.

'٤' *مجالات تفاوض ممكنة أخرى*

١٣٩- كما ينبغي للأونكتاد أن يوفر الدعم التحليلي والتقني للبلدان النامية في مجالات تفاوض ممكنة أخرى، بما في ذلك التعريفات الجمركية الصناعية، وتدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية، والإعانات، والتدابير الوقائية، والتوحيد القياسي والأنظمة الفنية، وآليات تسوية المنازعات، إلخ.

'٥' *دعم البلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجديدة ودعم البلدان التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية*

١٤٠- ينبغي للأونكتاد أن يدعم بنشاط مشاركة البلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجديدة من خلال تقديم المساعدة إليها في صياغة جداول أعمالها الإيجابية ومواءمتها، وتقديم المدخلات التحليلية والتقنية اللازمة لاستراتيجياتها التفاوضية، ودعم عملية بناء القدرات لديها، وتوفير محفل لتبادل الآراء والمعلومات. وينبغي للأونكتاد أن يستمر في تقديم المساعدة إلى البلدان التي تود الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وأن يسهم في انضمامها في وقت مبكر وفي تعميم النظام التجاري المتعدد الأطراف.

'٦' *الاندماج الإقليمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف*

١٤١- ينبغي لعمل الأونكتاد في هذا المجال أن يتضمن تصور استراتيجيات تكون متوفرة لتجمعات اقتصادية محددة ومحاكاة ما يترتب على مجالات التجارة الحرة من آثار على تدفقات التجارة. وينبغي للأونكتاد أن ينظر بوجه الخصوص في العلاقة بين الترتيبات والتجمعات الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٤٢- وينبغي للأونكتاد أن يقدم المساعدة إلى البلدان النامية في تحليل واستنباط أكثر الآليات ملاءمة لـ :

- تحديد استراتيجيات جديدة على المستوى الإقليمي لتعزيز قدرة البلدان النامية على المنافسة، بما في ذلك بعقد اتفاقات مع البلدان المتقدمة، وتحسين قدرتها على تعزيز مصالحها التجارية في المفاوضات العالمية؛

- تحقيق مستوى رفيع من إلغاء الحواجز الجمركية في إطار التجمعات الإقليمية؛

- زيادة إمكانات وصول سلعها وخدماتها إلى الأسواق داخل التجمعات الإقليمية وخارجها؛

- وضع قواعد منشأ مؤاتية.

'٧' *المعاملة الخاصة والتفضيلية*

١٤٣- يتعين على الأونكتاد لكي يقدم إلى البلدان النامية قدراً بمكن تبريره من المرونة من خلال المعاملة الخاصة والتفضيلية لتمكينها من اتخاذ التدابير اللازمة لسياساتها الإنمائية، أن ينظر في وسائل ربط أحكام هذه المعاملة الخاصة والتفضيلية بمعايير اقتصادية. وللقيام بذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام إلى: '١' الخبرة المتراكمة في تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛ و'٢' وضع أحكام إضافية للمعاملة الخاصة والتفضيلية، مع التركيز على التدابير المتصلة بالعرض من أجل دعم تنمية قدرات العرض الموجه للتصدير والقادرة على المنافسة على المستوى الدولي، وتشجيع تنويع المنتجات؛ و'٣' ربط زيادة تحرير التجارة بمتطلبات نقل التكنولوجيا؛ و'٤' تعريف تدابير المعاملة الخاصة والتفضيلية لإزالة تهميش أقل البلدان نموا.

'٨' *قضايا المنافسة*

١٤٤- ينبغي للأونكتاد أن يستمر في مساعدة البلدان المهتمة بتنمية إطارها التنظيمي والمؤسسي الوطني في مجال قانون المنافسة وسياستها.

١٤٥- وينبغي أن يستهدف عمل الأونكتاد في هذا المجال، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعزيز قدرة المؤسسات المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك في البلدان النامية، وكذلك منظمات المستهلكين، ومساعدتها في تثقيف الجمهور في هذا المجال.

١٤٦- وينبغي للأونكتاد أن يستمر في بحث المسائل المتعلقة بقانون وسياسة المنافسة ذات العلاقة الخاصة بالتنمية، بما في ذلك العمل التحليلي بشأن الممارسات التجارية التقييدية. وينبغي له أن يقوم بإعداد تقارير دورية عن الاندماجات العادية والكبرى في القطاعات الاستراتيجية وأثرها على البلدان النامية، ولا سيما على قدرتها على المنافسة. وينبغي أن يدرس الأونكتاد دراسة متعمقة الأثر الإنمائي المترتب على احتمال صياغة اتفاقات دولية بشأن المنافسة. كما ينبغي للأونكتاد أن يدرس مسائل تتعلق بإدراج المعاملة الخاصة والتفضيلية في المنافسة وسياسات المشاريع.

١٤٧- كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل درس العلاقة بين المنافسة والقدرة على المنافسة وتوضيحها ورصدها، بما في ذلك من خلال إجراء دراسات قطرية ودراسات حالات محددة.

'٩' تعزيز قدرات العرض في قطاعات السلع الأساسية والصناعة والخدمات الموجهة نحو التصدير

السلع الأساسية

١٤٨- نظرا لأهمية السلع الأساسية للعديد من البلدان النامية في مجالات العمالة والدخل وإيرادات التصدير، ينبغي للأونكتاد أن يعزز دعمه للبلدان النامية في هذا المجال. وينبغي أن يتركز عمل الأونكتاد على ما يلي:

- تحديد سبل ووسائل توسيع نطاق قدرة البلدان المنتجة للسلع الأساسية على العرض، وكذلك الحواجز التي تعترض سبيل تنمية الصناعات التحويلية، ومساعدة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية على الاستغلال الكامل لتنوع السلع الأساسية بوصفه أحد السبل الممكنة الرئيسية للتصنيع؛

- تحديد التغيرات التي تحدث في ديناميكية وهيكل الأسواق الدولية للسلع الأساسية، لزيادة قدرة البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية على صياغة ردود سياسة عامة إزاء التطورات الجديدة الحساسة وعلى التفاوض مع البلدان المتقدمة من أجل إقامة تعاون فعال؛

- توفير دراسات متعمقة لتعقيدات السلسلة الدولية للسلع الأساسية لكي تتمكن مؤسسات تلك البلدان من وضع نفسها في وضع أمثل، والاستفادة على أقصى نحو من القيمة المحتفظ بها المضافة، والاستخدام الأمثل للآثار الديناميكية للروابط والتكنولوجيات ورفع المستوى؛

- المساعدة في زيادة شفافية الأسواق وتدفقات المعلومات التي تحسّن من ترشيد الاستثمارات؛

- توفير محفل يمكن فيه للمنتجين الأقل كفاءة الاجتماع بمنتجين ذوي كفاءات عالية لتقصي إمكانيات التعاون وتغيير موقع الانتاج، وهو أمر لا يؤدي إلى زيادة الصادرات فحسب بل أيضا إلى الحد من الضغوط النزولية على الأسعار؛

- المساعدة في إدارة مخاطر الأسعار التي يقوم بها التجار والمنتجون، وكذلك في استخدام أدوات التمويل المنظم لتوليد موارد إضافية يمكن استخدامها لتنمية أو تنويع قطاع السلع الأساسية؛

- تزويد منتجي ومستخدمي النفط والغاز بالمساعدة التقنية والمشورة في مجال السياسة العامة بشأن الآليات ذات الصلة، بما في ذلك أدوات إدارة المخاطر، في ضوء تقلب أسعار النفط والغاز وأثره السلبي في اقتصادات البلدان النامية المصدرة والمستوردة للنفط و الغاز.

المصنوعات والخدمات

١٤٩- ينبغي أن يركز عمل الأونكتاد على ما يلي:

- مواصلة تقييم فرص التنمية الفعالة للصناعات والخدمات الموجهة نحو التصدير في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً؛ وخاصة، تحديد قطاعات الخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية وسبُل التغلب على أوجه النقص في الهياكل الأساسية التي تعترض تنميتها، بما في ذلك من خلال إدخال سبُل جديدة للتجارة في الخدمات؛

- مساعدة البلدان النامية على تحسين قدرتها على العرض في مجال التجارة في الخدمات من خلال أمور من جملتها تنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات المؤسسية، وتحسين الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة واستخدامها، ووضع تشريعات مناسبة؛

- تحليل إمكانية تعزيز وصول صادرات البلدان النامية من المنتجات المصنعة والخدمات إلى الأسواق؛

- مساعدة البلدان النامية على وضع استراتيجيات لكي تندمج في الأسواق الإقليمية والعالمية بوصف هذا الاندماج خيارا رئيسيا لسياسة جعل المنتجات الصناعية والخدمات قادرة على المنافسة.

'١٠' التجارة والبيئة

١٥٠- ينبغي أن يتركز عمل الأونكتاد على السعي إلى تحقيق المزيد من التوازن في جدول أعمال مناقشة التجارة والتنمية من خلال إلقاء الضوء على المسائل التي تهم البلدان النامية وتعزيز البعد الإنمائي. ويتطلب ذلك بدوره اهتماما خاصا بمجالات العمل التالية:

- تحديد سياسات التصدي للقيود الرئيسية التي تواجه العديد من البلدان النامية في الاستجابة للتحديات الانمائية، مثل انعدام القدرات التقنية والمالية والمؤسسية والقدرات في مجال العرض، مع مراعاة الظروف البيئية والإنمائية لكل بلد؛

- تعزيز فهم ما يترتب على التدابير التجارية التي تتخذ لأغراض بيئية من آثار اقتصادية واجتماعية على البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية، بما في ذلك آثار الاشتراطات البيئية على صادرات البلدان النامية؛

- تعيين الاحتياجات المحددة لبناء القدرات في البلدان النامية والعمل على وضع برنامج واسع النطاق لبناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية.

١٥١- وينبغي للأونكتاد أن يشجع أيضا التحليل وبناء توافق الآراء بهدف تحديد المسائل التي قد تنتج فوائد محتملة للبلدان النامية. وينبغي أن يركز ذلك على ما يلي:

- بحث الآثار الاقتصادية والإنمائية المترتبة على اتفاقات البيئة المتعددة الأطراف وتحديد سبُل تعزيز التنفيذ والاستخدام الفعالين لتدابير التمكين من أجل تحقيق الأهداف البيئية العالمية؛

- سبل تعزيز التنمية المحلية للتكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها إلى البلدان النامية، بما في ذلك من خلال تنفيذ الأحكام المتصلة بالموضوتعيين الاحتياجات المحددة لبناء القدرات في البلدان النامية والعمل على وضع برنامج واسع النطاق لبناء القدرع والواردة في الاتفاق المعني بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وذلك مثلاً المادة ٧ من الاتفاق، بغية المساهمة في النهوض بالابتكار التكنولوجي وفي نقل ونشر التكنولوجيا للصالح المشترك للمنتجين والمستخدمين للمعارف التكنولوجية بشكل يفضي إلى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات؛

- تعزيز الاتساق بين أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، لا سيما من خلال إيجاد سبُل لتشجيع وتعزيز التعاون في مجالي بحث وتنمية التكنولوجيات المقرونة باستخدام الموارد البيولوجية، مع الاعتراف على النحو الواجب بمصدر هذه الموارد في الطلبات المتعلقة ببراءات الاختراع للتكنولوجيات وفقا لاتفاقية التنوع البيولوجي وتناول حماية المعارف المحلية؛

- بحث الآثار التجارية والانمائية المحتملة للتدابير البيئية، مع مراعاة مخاوف البلدان النامية، لا سيما فيما يتعلق بالآثار المحتملة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

- تعزيز فرص التجارة للمنتجات المفضلة بيئيا؛

- إيجاد سبل لتعزيز ودعم الاستثمار والتجارة في الموارد البيولوجية كوسيلة لتعزيز أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي، مثل "مبادرة التجارة البيولوجية"؛

- معالجة مخاوف البلدان النامية في مجال صادرات السلع المحظورة محليا؛

- تعزيز أهمية تقييم الموارد الطبيعية بصورة مناسبة بهدف زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات المتولدة عن هذه الموارد.

- مساعدة البلدان النامية على الفهم فهماً أفضل للآثار التي تترتب في التجارة والتنمية على ادخال الكائنات المعدلة جينياً في الأسواق الدولية، ومساعدتها على المشاركة مشاركة فعالة في التفاوض على بروتوكول للسلامة البيولوجية في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي وفي تنفيذ هذا البروتوكول، وتقديم معلومات متوازنة عن المسائل التي تتصل بالتكنولوجيا البيولوجية، بما في ذلك توعية الجمهورة ومشاركته وبناء القدرة في مجال البحث والاستحداث وإقامة النظم القانونية والاشرافية دعماً لبرنامج عمل لجنة الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لفي أغراض التنمية؛

- مواصلة عمله في إدارة المهام في مجال التجارة والتنمية المستدامة للجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة.

دال - الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة

'١' تيسير التجارة والنقل

١٥٢- ينبغي أن يستند الأونكتاد إلى ميزته النسبية في مجالات الاقتصادات التطبيقية للنقل، وتيسير التجارة والنقل المتعدد الوسائط. ويتعين على الأونكتاد أن يعالج المشكلات المتعلقة بتوفير خدمات النقل الدولية والوصول إليها كجزء لا يتجزأ من تدابير الدعم الدولية التي تستهدف تمكين تجارة وصناعة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا فيما بينها، من المشاركة على نحو أكثر فعالية في عملية العولمة. وتزداد أهمية ذلك، لا سيما وأنه لا يمكن إلا في حالات نادرة التعويض، من خلال المعاملة التفضيلية، عن مساوئ النقل والاجراءات التي يعاني منها صغار أصحاب السفن من البلدان النامية، رغم أن ذلك يؤثر على موقفهم التنافسي تأثيرا مباشرا وعكسيا.

١٥٣- وتتعلق المسائل التي ينبغي النظر فيها في إطار الأونكتاد بكل من ديناميكيات العرض، أي الوصول إلى الأسواق والسياسات المتعلقة بتنمية الأسطول وفعالية القطاع، وحماية مصالح المستفيدين في أسواق النقل. وستكون مشاركة الأونكتاد مكملة وداعمة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية ولتنفيذ صكوك التحرير في سياق الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

١٥٤- وينبغي مواصلة العمل الرئيسي الذي اضطلع به الأونكتاد في السنوات الأخيرة في مجال نظم إدارة المعلومات والدعم الإداري على النحو المطبق في قطاع النقل، مثل نظام المعلومات المسبقة عن البضائع، كما ينبغي بذل الجهود لتوسيع نطاق استخدام مثل تلك الأنظمة للحد من تكاليف النقل في التجارة الخارجية ولتقليل أزمنة المرور العابر المفرطة. وفي الوقت نفسه، من المهم أن يُتاح أمام تجار البلدان النامية الوصول إلى نُظم ملائمة

للإدارة تسمح لهم بالمحافظة على التحكم بالسلع العابرة إلى الأسواق الأجنبية. والصعوبات المحددة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية تستحق الاهتمام.

١٥٥- وينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية على "قفز" بعض مراحل تحديث السوقيات من خلال تيسير تطبيق أدوات الادارة القوية باستخدام التطورات التكنولوجية الأخيرة. وينبغي للأونكتاد أن يجري دراسات عن تنفيذ قواعد النقل المتعدد الوسائط، وكذلك استحداث وتنفيذ برامج لـ (١) إيجاد القدرة على ضمان قرن استثمارات الهياكل الأساسية/المعدات الجديدة بتدابير ملائمة لتيسير التجارة والنقل؛ (٢) النهوض بالمهارات الإدارية من خلال التدريب؛ (٣) توفير المواد المرجعية السليمة. كما يمكن للأونكتاد أن يوفِّر محفلا للمناقشة والتحليل لمشغلي وسائط النقل المتقدمة (العامة أو شبه الرسمية أو الخاصة) وأولئك الذين يرغبون في اللحاق بهم. وينبغي وضع طرائق تنفيذ لكي يستخدمها مشغّلو وسائط النقل ومستخدموها والهيئات الحكومية، من الذين يرغبون في الاستفادة من مثل هذه التقنيات للادارة الحديثة للسوقيات وتدابير تيسير التجارة بغية تحديث شبكات النقل "من الباب إلى الباب" ورفع مستوى قدرتها على المشاركة في التجارة الدولية.

١٥٦- وينبغي تكييف القواعد والأنظمة التي تنظم مسؤولية الناقلين في النقل بحيث تستجيب على النحو الملائم للتحديات التي تثيرها التطورات التكنولوجية والتجارية الجارية، وتهيئ مناخاً من اليقين وإمكانية التنبؤ. وينبغي للأونكتاد أن يوفِّر محفلا للشروع في عملية تشاور ترمي إلى اقتراح حلول مناسبة. وبالمقابل، أدت بعض المنظمات الدولية دورا نشطا في إعداد قواعد وأنظمة دولية بشأن مختلف جوانب التجارة الالكترونية. وبإمكان الأونكتاد أن يقدم المساعدة إلى البلدان النامية في جهودها هذه من خلال أنشطة المساعدة التقنية ومواصلة استعراض التطورات واقتراح اجراءات مناسبة كلما اقتضى الأمر.

'٢' الجمارك

١٥٧- ينبغي أن يواصل برنامج الأونكتاد لإصلاح وأتمتة الجمارك، ("أسيكودا" أو النظام الآلي للبيانات الجمركية)، دعم جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وينبغي للأونكتاد أن يضمن مراعاة أحدث تكنولوجيات المعلومات وأكثرها كفاءةً في تنفيذ برامج إصلاح وأتمتة الجمارك.

'٣' الأعمال المصرفية والتأمين

١٥٨- ينبغي للأونكتاد أن يقدم المساعدة إلى هيئات التنظيم ورابطات الصناعة المعنية، في تحسين الإطار التنظيمي والمؤسسي لهذين القطاعين. وينبغي أن يسهم في بناء قدراتهما ومؤسساتهما وتدريب كل من هيئات التنظيم والمشتركين في الصناعة على التكيف مع أفضل الممارسات الدولية ومع المتطلبات المنصوص عليها في الاتفاق العام بشأن التجارة وفي الخدمات الذي وضعته منظمة التجارة العالمية. كما ينبغي للأونكتاد أن يقدِّم المساعدة إلى

هذه الجهات من خلال تعريفها بنظم المعلومات الائتمانية المنظّمة، وبالتمويل الابتكاري وصكوك التأمين، وتحسين قدرتها على الوصول إلى التمويل المتعلق بالتجارة.

'٤' تقديم الخدمات إلى المشاريع البالغة الصغر

١٥٩- ينبغي للأونكتاد أن يؤدي دور الحفاز في تعزيز تنمية الهياكل الأساسية المالية والخدمات التي تستجيب لاحتياجات المشاريع البالغة الصغر. وإلى جانب الائتمان الصغير، ينبغي أيضا تعزيز الخدمات الملائمة للتأمين والتوفير الموجهة بشكل خاص نحو تلبية طلبات منشئي المشاريع الصغيرة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويمكن تحقيق ذلك بوجه الخصوص من خلال تعزيز الشراكة في هذا المجال بين المؤسسات المالية السائدة، ومؤسسات التمويل الصغيرة والحكومات. وينبغي أن تركز أنشطة الأونكتاد على تيسير وصول المؤسسات المالية الصغيرة إلى الأسواق الدولية لرأس المال وعلى تيسير تدفق الأموال الخاصة نحو قطاع التمويل الصغير. وبإمكان الحكومات والهيئات المنظِّمة للشؤون المالية في البلدان النامية أن تستفيد من المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في الجهود التي تبذلها لتكييف بيئتها التنظيمية مع الاحتياجات الخاصة لقطاع التمويل الصغير.

'٥' التجارة الالكترونية

١٦٠- ينبغي للأونكتاد أن يسهم في تقديم المعلومات إلى المناقشات الدولية المعنية بأثر الشبكات العالمية للمعلومات (بما في ذلك شبكة الانترنت) على هياكل واستراتيجيات وآفاق المشاريع والاقتصادات الوطنية في البلدان النامية. وينبغي إيلاء أهمية خاصة إلى آثارها على قطاع المشاريع، بما في ذلك هياكل الشركات ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنافسة العالمية وكذلك التجارة بين الجنوب والجنوب وتدفقات التمويل.

١٦١- وينبغي للأونكتاد أن يضطلع بعمل تحليلي موجه نحو السياسة العامة عن (١) أثر التجارة الالكترونية على سياسات التجارة؛ (٢) والآثار الضريبية والمالية المترتبة على التجارة الالكترونية؛ (٣) وآثار الجوانب القانونية والتنظيمية للتجارة الالكترونية على البلدان النامية؛ (٤) وأثر التجارة الالكترونية في العمالة الانتاجية والنمو الاقتصادي. وينبغي للأونكتاد أن يوفر المعلومات الأساسية والبيانات الاحصائية عن تدفقات التجارة الالكترونية، وكذلك عن أسسها، بما في ذلك وصول البلدان النامية إلى الخدمات الأساسية للهاتف والربط بشبكة الانترنت.

١٦٢- وينبغي للأونكتاد أن يستمر في دعم الشبكة العالمية لنقاط التجارة، ومساعدة نقاط التجارة في جهودها لتيسير وصول المشاريع، لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، إلى الأدوات الحديثة للتجارة والخدمات الفعالة الداعمة للتجارة. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يوفر الدعم لترتيبات التعاون بين نقاط التجارة على المستويين الإقليمي والعالمي.

'٦' تنمية الموارد البشرية

١٦٣- نظرا للأهمية الحيوية لبناء القدرات الوطنية في البلدان النامية، ينبغي للأونكتاد أن يزيد من أنشطته التي تقع في إطار اختصاصه لدعم تنمية الموارد البشرية. وينبغي له أن يؤدي دورا في تقديم المعلومات إلى الشركات والحكومات بشأن: (أ) الروابط بين أنشطة تنمية الموارد البشرية، ولا سيما التدريب، وأداء المشاريع؛ (ب) التخطيط في الأجل الطويل للأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، وتنسيق أنشطة التدريب والتعاون أو تنمية الشراكات بين المشاريع، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين الخاص والعام، وإنشاء مراكز لمصادر المعلومات لتنسيق المعلومات المتعلقة بالعرض والطلب؛ (ج) صياغة سياسات واستراتيجيات لتنمية الموارد البشرية لكي تطبقها البلدان النامية.

١٦٤- وينبغي للأونكتاد أن يسهم في تعزيز الأدوات التي تُستخدم في تطبيق سياسات تنمية الموارد البشرية. وقد قام الأونكتاد، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، بعمل رائد يتمثل في النهوض بالمستويات وإنشاء شبكات لاجراء التدريب المتكيف مع احتياجات التنمية. كما أن دبلوماسية الأونكتاد التجارية، وبرنامج التدريب في مجال النقل البحري (ترينمار) وبرنامج التدريب في مجال التجارة الخارجية (ترينفورترييد) هي إمكانات هامة في مساعدة البلدان على التعاون من أجل تلبية احتياجاتها الانمائية من خلال قيامها بالتدريب في مجال الخدمات الداعمة في التجارة. ومواصلة مثل هذه البرامج ضروري لازدهارها، لكن الشبكات ستكون أيضا مصدرا للتدريب في جميع المجالات التي يعمل فيها الأونكتاد من أجل التنمية.

هاء - التعاون التقني

١٦٥- إن التعاون التقني هو إحدى الوظائف الرئيسية الثلاث للأونكتاد. فهو يشكل التجسيد العملي لالتزام المنظمة بالتنمية الوطنية والإقليمية والعالمية. وتعتمد فعالية وأهمية التعاون التقني الذي يوفره الأونكتاد على ادماجه بالتحليل الذي تقوم به أمانة الأونكتاد للسياسة العامة وعمل الآلية الحكومية الدولية. وقد أنشأ الأونكتاد التاسع المعالم الأساسية لهذا النهج التي عكستها فيما بعد في استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني، وهي استراتيجية اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٧. ويتطلب التنفيذ الكامل للترابط الفعال بين الوظائف الأساسية الثلاث للأونكتاد مزيداً من الجهود في مجال التعاون التقني، على النحو التالي:

- يتطلب الأمر اتخاذ تدابير إضافية لضمان تركيز الجهود على التعاون التقني الذي يستغل بفعالية الترابط بين تحليل السياسة العامة والمداولات الحكومية الدولية والأنشطة التنفيذية. وينبغي توجيه الأنشطة نحو الطلب وأن يكون هدفها النهائي تعزيز بناء القدرات في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية في البلدان النامية. وينبغي تحسين خطة التعاون التقني الثلاثية المتجددة واستخدامها لذلك الغرض؛

- وينبغي تعزيز القدرة على ضمان الموارد المالية للتعاون التقني للأونكتاد والتنبؤ بها، لا سيما من خلال مواصلة دعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي، والميزانية العادية والاسهامات الهامة التي تقدمها الجهات المانحة الثنائية، بغية تيسير التخطيط للبرامج التنفيذية وتنفيذها وتشجيع تحسين مستوى اتساق الأنشطة؛

- وينبغي تنفيذ أحكام الفقرة ٩٥ من "شراكة من أجل النمو والتنمية" المتعلقة بتوزيع التعاون التقني للأونكتاد تنفيذاً كاملاً؛

- وينبغي زيادة تعزيز إنجاز البرامج الفعالة من حيث التكلفة، بما في ذلك من خلال زيادة استخدام قدرات البلدان النامية على تنفيذ أنشطة محددة وكذلك من خلال تعزيز الرصد والتقييم.

١٦٦- وينبغي أن يركز التعاون التقني للأونكتاد على ما يلي:

- بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل يتمشى مع احتياجاتها الانمائية؛

- عمليات الاستعداد لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن التجارة وتنفيذ النتائج المترتبة عليها؛ و

- دعم التعاون بين البلدان النامية على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والمشتركة بين الأقاليم.

١٦٧- ونظراً لأن الأونكتاد لا يملك تمثيلاً في الميدان على المستوى القطري، فينبغي أن تُوفَّر لأمانته الموارد الضرورية لاستحداث طرائق عملية لمشاركتها بشكل فعال في الاستعداد "لإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة" و"للتقييم المشترك القطري" لكي تضمن أن تعكس التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد في مجال التجارة والتنمية.

١٦٨- ويحث الأونكتاد البلدان المانحة وغيرها من البلدان المقتدرة على أن تسهم في الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً بغية توفير الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج المساعدة التقنية في أقل البلدان نمواً. وينبغي للأونكتاد أن يؤدي دوراً فعالاً في التنفيذ السريع للإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لصالح أقل البلدان نمواً الذي اعتمده الاجتماع الرفيع المستوى.

١٦٩- وينبغي للأونكتاد، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية والمجتمع المانح، أن يسعى إلى توسيع نطاق برنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك بين (الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية) لضم أكبر عدد من البلدان الأفريقية.

١٧٠- وينبغي أن ينشأ في أمانة الأونكتاد مركز له القدرة على إجراء البحوث وتقديم الدعم التقني وتوفير القدرة على التعليم لوضع برنامج محدد للتعاون التقني يتعلق بالموضوعات الرئيسية التي تندرج في جدول الأعمال الجديد المتعلق بالاقتصاد الدولي. وينبغي أن يركِّز التنفيذ على أنماط مختلفة للإنجاز، ولا سيما تنظيم دورات منتظمة في جنيف للموظفين من البلدان النامية.

١٧١- وفي هذا الصدد، نرحب بمواصلة أمانة الأونكتاد تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، ونؤكد ضرورة تعزيز هذه المساعدة بالنظر إلى ما لها من أهمية في دعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني وفي مساعدة فلسطين.

- - - - -